



جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الدولة الفائزة الصومال-أمونجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : علاقات دولية وإستراتيجية

إشراف الدكتور :
*مدوني علي

إعداد الطالبة :
*حرباوي كريمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مدوني علي	دكتور	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية

2016/2015



قال تعالى :

﴿رَبَّنَا مَا تَلَّخْنَا لَنَا تَمَلُّكَ أَوْ أَنظَرْنَا
رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْنَا مَا لَنَا طَاقَةٌ لَّنَا بِهِ وَعَافُ عَنَّا
وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنْتَ مَوْلَانَا
فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

سورة البقرة / الآية 286

إهداء

ربي لك ألف حمد وشكر على عظيم فضلك وسبحانك لم تبخل علي باي شيء
سألتك فيه الحمد لله على نعمتك هذه .

اهدي عملي المتواضع هذا

*إلى من أحق الناس بصحبتى إلى من سهرت لسهرى وتألّمت لألمى وفرحت
لفرحى مسحت دمعتي وضممتي لحضنها الدافئ إلى من رفعت همى، صاحبة
القلب الكبير مثالى الأعلى ، إلى لمن ألبستني ثوب الحياء والأخلاق إلى اعز اغلى
ما في الوجود أمى الثانية التي ربنتي واحتضنتني وخافت عليا دائما
أختي الغالية سهيلة احبكي كثيرا

*إلى من قال فيهم الله عز وجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي
ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم

*إلى من منحنتي الحياة وكانت مصدر ومنبع الحنان التي سهرت لأجلي الليالي
الطوال بحلوها ومرها إلى من تمنيت أن تكون بجانبى دائما في كل لحظات حياتى
إليك أنت يا أماه يا احلى هدية أعطاها الرحمان لي اهدي ثمرة جهدي إلى روحك
الطاهرة و النقية و أتمنى من كل قلبى أن يصلك ثوابه و لترقد روحك بسلام و
ليجعلك الله من أهل جنته " إن شاء الله "

*إلى الحبيب الغالى شكرا لكل انك وقفت بجانبى و ساندتني ولم تبخل عليا لا
بدعم ولا بعباء دون حدود إليك يا أغلى من ذاتى أبى العزيز أتمنى من الله أن
يحفظك و يجعلك ذخرا لي دائما ، أمذك الله بالصحة و العافية

*إلى ارق النسومات و الكلمات و أحلى الضحكات أخواتى الأعزاء عزوتى فى الحياة
الذين شاركونى فى السراء و الضراء ادعوا الله أن يحقق لكم جميع أمالكم و
يخفضكم لي

*إلى كل العائلة الكريمة

*إلى كل صديقاتى ايناس سهام رنده عفاف راضية فافا

شكر و عرفان

الحمد لله الذي فتح علينا من باب فضله وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع
عسى أن يقربني منه زلفى.

بعد شكر الله أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذي الكريم الدكتور
****مدوني علي**** على كريم فضله وعلى كونه الناصح والمتابع لهذا العمل منذ
بدايته الأولى .

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى كل أساتذة العلوم
السياسية خاصة الأستاذ ****أسعيد مصطفى و**** الأستاذ **لعسل نور الدين**
و الأستاذة ****زروال سهام** والأستاذة ****حروري سهام** .

والى كل قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : مفهوم الدولة

المطلب الأول: تعريف الدولة

المطلب الثاني : مقومات الدولة

المبحث الثاني : مفهوم الدولة الفاشلة

المطلب الأول : تعريف الدولة الفاشلة

المطلب الثاني : مؤشرات فشل الدولة

الفصل الثاني : مسار فشل دولة الصومال

المبحث الأول : دراسة جيواستراتيجية لدولة الصومال

المطلب الأول : الموقع الاستراتيجي لدولة الصومال

المطلب الثاني : خصائص المجتمع الصومالي

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي الصومالي

المبحث الثاني : تطور الأزمة في الصومال

المطلب الأول : أسباب الأزمة في الصومال

المطلب الثاني : انهيار الدولة في الصومال

المطلب الثالث : مؤشرات فشل الدولة في الصومال

الفصل الثالث :المجهدات المحلية والإقليمية و الدولية لإعادة بناء دولة

الصومال

المبحث الأول :المجهدات المحلية

المطلب الأول :المصالحة الوطنية

المطلب الثاني :بروز المحاكم الإسلامية

المبحث الثاني :المجهدات الإقليمية

المطلب الأول :دور الاتحاد الإفريقي

المطلب الثاني :دور جامعة الدول العربية

المبحث الثالث : المجهدات الدولية

المطلب الأول :دور الأمم المتحدة

المطلب الثاني :دور الاتحاد الأوروبي

الخاتمة

مفصلة

مقدمة

واجهت الدولة في إفريقيا عدة إشكالات يتمثل أولها بوجود تجمعات سكانية افريقية غير متجانسة عرقيا وجنسيا وثقافيا ،ضمت بعضها إلى بعض قسريا في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة ، فكان لا بد أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القرب ثم إن الدولة في إفريقيا عندما أعلن عن ميلادها عقب رحيل الاستعمار لم تركز على الدولة القديمة والحضارات التي تأسست عليها بعض الدويلات في بعض المناطق التي سبقت الاستعمار ، ما سبب ضياع التقاليد القديمة وعدم بقاء أي اثر لها ، حيث تحولت الدولة إلى دولة مبنية على شخصية السلطة كل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية وبالتالي تكون إفريقيا ورثت العديد من المشكلات أهمها مشكلة الدولة ، وان قابلية الدولة للانهايار أو الفشل أكثر انتشارا في إفريقيا لكنها ظهرت في آسيا ووسط أوروبا و أمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط ، وكانت في السابق توصف الدولة الضعيفة بصفات أخرى مثل دول القوس عدم الاستقرار .

وتمثل الصومال مثلا واضحا للدولة الفاشلة حيث اختفت وظائف الدولة منذ 1991 م وانتشرت الفوضى وعدم الاستقرار منذ ما يقارب عقدين ، وأصبحت تهدد الأمن الدولي حيث أصبحت تهدد الأمن الدولي والقرصنة البحرية تهدد سواحلها وتهدد الملاحة الدولية .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الدراسة في إظهار خطر الدولة الفاشلة مما يجعلها تشكل خطرا عن الأمن والسلم العالميين مثل الصومال حاليا .
هناك دراسات دولية لمعرفة الدولة الفاشلة وهي مرشحة للفشل ، ودخلت دول عربية في هذه الدراسات ولكن احتلت الصومال صدارة القائمة الدولية من بين 177 دولة وبرصيد 114.2 نقطة .
وكذلك الإشارة إلى الدور الحاسم الذي تلعبه التدخلات الخارجية لإرساء السلام وبناء الدولة .

أسباب اختيار الموضوع :

*اجتمعت جملة من الأسباب والحوافز التي دفعتنا للاهتمام بالموضوع وتراوحت بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية كانت وراء اختيارنا للموضوع الدولة الفاشلة -الصومال- ويمكن تناولها كما يلي

الأسباب الذاتية :

تباين الدراسات التي تناولت الفشل في الصومال بين ما يركز على العوامل الداخلية ويقفل دور العوامل الإقليمية والدولية في فشل الدولة ، وفي تأجيج الصراع ، في مقابل من يؤكد على استمرار الفشل في الصومال ليست إلا نتيجة لعوامل التنافس الإقليمي والأطماع الدولية ، ويتمثل إسهام هذه الدراسة في أنها تحاول التأثير على تلازم العوامل الداخلية والخارجية في فشل الصومال وعجزها عن أداء رسالتها كحكومة واستمرارها في حل صراعات عقيمة .

الأسباب الموضوعية :

هو تسليط الضوء على الصراعات الصومالية والتدهور الذي لحق بالبنیان السياسي والأسباب التي أدت إلى هذه الحالة التي تهدد الكيان الكلي للشعب الصومالي أولاً ثم دول العالم .

أهداف الموضوع :

تهدف هذه الدراسة إلى التنبيه لنوع من أنواع الفشل الذي تمر به الصومال ويعاني منها الشعب الصومالي الذي تبنت القبيلة الجزء الأكبر منه حيث أنهت كيان وهيبة الدولة الصومالية ، ثم نستهدف من هذه الدراسة فهم الأبعاد المختلفة حول هذا الصراع ، ووضع التصور النظري لإنهاء الدولة الفاشلة في الصومال والتأثير الإيجابي للأطراف الصومالية لوضع حد لهذا الفشل وكذلك الأطراف الإقليمية والدولية .

الإشكالية :

كيف يمكن تفسير فشل الدولة في الصومال في ظل المجهودات المبذولة لإعادة بنائه؟

الفرضيات :

وللإجابة على الإشكالية يمكن وضع مجموعة من الفرضيات كالتالي :

- كلما تم تبني مقاربة متعددة الأطراف (سياسية ، اقتصادية ، أمنية ...) كلما أدى إلى نقل الدولة من مرحلة الفشل إلى مرحلة الاستقرار والبناء .

- كلما تم تدعيم المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية لدولة الصومال كلما أدى ذلك إلى الاستقرار داخل الدولة الصومالية .

- نجاح بناء الدولة ينبع من الداخل أي من اتفاق الأطراف السياسية داخل الدولة وليس من الخارج .

منهج الدراسة :

*استخدمت في الدراسة المناهج التالية :

المنهج التاريخي : يستدعى استخدامه في هذا البحث لمتابعة ظاهرة الدولة الفاشلة في الصومال والصراعات التي أودت بفشل الدولة وعدم قدرتها على الخروج منها .

المنهج التحليلي : تتطلبه الدراسة كونه يساهم في تحليل العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بالصراعات الداخلية والدول الفاشلة والتوصل لنتائج الدراسات .

الدراسات السابقة :

بالرجوع لأسباب دراسة في موضوع الدولة الفاشلة - الصومال - نجد من خلال بحث مقدم للمؤتمر الغربي التركي الثالث للعلوم الاجتماعية من إعداد سعيدة محمد عمر بعنوان " إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" والتي نجدها ركزت كثيرا على تطور الأزمة الصومالية وتأثير دول الجوار والقوى الإقليمية والدولية عليها ، وكذلك اثر انهيار الدولة على المجتمع وفي الأخير خلصت إلى توصيات مهمة للنهوض بدولة الصومال وكذلك دراسة عبد القادر رزيق مخادمي في كتابه " النزاعات في القارة الإفريقية ، انكسار دائم أم انحسار مؤقت " والذي ركز فيه على دولة الصومال منذ نشأتها وحتى انهيارها ككيان ، وكذلك دراسة الدكتور مدوني علي الذي تحدث فيها عن قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها واخذ الصومال كنموذج لدراسته هاته.

تقسيم الدراسة :

تتمثل خطة الدراسة في تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول يندرج تحت كل فصل عدد من المباحث والمطالب حيث يتناول الفصل الأول : الإطار النظري يشمل مفهوم الدولة ومقوماتها و الدولة الفاشلة أسباب و مؤشرات الفشل فيها ؛ أما الفصل الثاني : الصومال كأنموذج للعالم كدولة فاشلة ونقدم أيضا نبذة عن الصومال وكيف وصلت إلى أن أصبحت رمزا للدولة الفاشلة في العالم، أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه أهم الجهود المتبناة لإعادة بناء دولة الصومال سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية

صعوبات الدراسة :

هو صعوبة دراسة الصومال وتطورها وسعيها الدعوب بعد الاستقلال إلى الوحدة الأمة الصومالية في شرق إفريقيا التي كانت تحت الاحتلال . وكذلك صعوبة معرفة العوائق التي حالت دون التواصل إلى حلول ناجعة تتجي الصومال ودول المنطقة من هذا الخطر الداهم على الرغم من كثرة القمم والمؤتمرات والندوات حول هذا الموضوع .

الخاتمة

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

في الوقت الذي قطعت فيه الدولة في العالم أشواطاً بعيدة وعلى كافة الأصعدة نجد أن هناك دول تعاني من مشاكل متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

فالدول تواجه تحديات عميقة تتراوح بين خطر الفشل والانهييار بناها ومؤسساتها ، فقد شهدت العقود الأخيرة تراجعاً خطيراً في بنية الدولة حتى أضحت مصطلح الدولة الفاشلة يترافق مع التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كيان الدولة وتأسيس مشروع تحديثي يضمن لها استقرارها وثباتها.

ومصطلح الدولة الفاشلة الذي شاع استخدامه اليوم عالمياً ويروج له أكاديمياً وسياسياً يعد من المفاهيم الحديثة التي توصف بها الدول الغير قادرة على الاحتفاظ بكيانها في المجتمع الدولي لأسباب تتعلق بفشلها في سياستها المنتجة ووظيفتها الداخلية وانعكاسها على المستوى الخارجي فهي غير مؤهلة للقيام بوظيفة توفير التنوع الاجتماعي الداخلي إضافة إلى اختلال مؤسساتها الوظيفية أي عدم قدرة تلك الدولة من القيام بمؤسساتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية عدم كفاءة المستويات وبالتالي تزايد احتمالات تحول هذه الدولة إلى تهديد للسلام والأمن الدوليين .

المبحث الأول : مفهوم الدولة :

شكل مفهوم الدولة محور اهتمام عدد كبير من الفلاسفة والمفكرين وعلماء السياسة منذ القدم ، فلقد عكف الكثير منهم على محاولة تحديد مفهوم علمي واضح لها فقد أخذت الدولة عدة مفاهيم ارتبطت بالمراحل التاريخية التي مرت بها وكان كاتب يعد في تحديده لمفهومها عن الانعكاس البيئي بأبعاده كافة للمرحلة التي عاشها . ولذلك لم يستقر تعريف واحد محدد للدولة بل تعددت وتباينت التعريفات الخاصة بالدولة ، إذ ليس هناك تعريف موحد للدولة وهذا يرجع إلى الاتجاهات العديدة والبياديين المعرفية التي تشكل الدولة احد

مواضيعها الرئيسية: الاجتماع السياسي وعلم السياسة وعلم القانون وحين التوغل في مفهوم الدولة فإننا ستكون إزاء عدد كبير من التعاريف تكاد تكون متساوية في عددها لعدد المفكرين الذين كتبوا عنها .

ومنه نتطرق إلى تعريف الدولة بشقيها اللغوي والاصطلاحي وكذلك مقوماتها الأساسية .

المطلب الأول : تعريف الدولة

أ- لغة :

إن كلمة دولة states تتحدر من الأصل اللاتيني status الذي يعني موقف ، وضع ، أو ظرف وكلمة statis عادة تنطق على شيء ما يكون قد تم تأسيسه ، ويدرك على انه ثابت ودائم في وضعية معينة وهذا ما تعبر عليه كلمة الانجليزية satic والتي تعني جامد وثابت أو الكلمة الفرنسية stable والتي تعني مستقر ، أما حالياً فامن كلمة دولة في اللغة الانجليزية تعني state وفي اللغة الفرنسية etat أما الجانب اللغوي لكلمة دولة فيعني في اللغات الأجنبية دوران الحال وانتقاله ، حيث يقال دالت الأيام أي دارت وتبدلت ، ودالت الدولة فلان أي ذهبت وجاء غيرها .وتختص بضم الدولة بضم الدال بالانتقال والتعاقب في أمور الدنيا والمال .

أما الدولة بفتح الدال تعني الانتقال في الحرب كان ينتقل النصر فئة إلى فئة (1)

وجاءت في العجم الوسيط "دال الدهر ،دولا ودولة " انتقل من حال إلى حال ودالت الأيام دارت والدولة الاستيلاء والغلبة والدولة الغلبة والدولة الشيء المتداول من المال أو نحو ذلك (2).

(1) -انديوفنسون-نظرية الدولة -تر: مالك أبو شهيدة ومحمود حفص ،ط2،طرابلس -دار الرواد ،2001،ص34 .

(2) -علي سعد الله ، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني ،عمان ،دار مجدلاوي ،2003،ص25،ص26 .

ب- اصطلاحاً : لقد تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الدولة وذلك بتنوع وجهات النظر المختلفة .

الدولة كما عرفها (ريموند فال r-Duval وجون فريمان d-Freeman هي مجموعة من الأجهزة الإدارية التي تمثل كيانا منسق ، وهي تختلف عن الحكومة لأن الحكومة تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون أعلى المناصب في السلطة المركزية ، ويكون بيدهم سلطة إصدار القرار داخل النظام السياسي أما الدولة فهي الجهاز البيروقراطي والجهاز الإداري في كل واحة والدولة ليست مجموعة من الكيانات والأجهزة الطوعية التي توجد مستقلة عن البناء الاجتماعي ، ولكنها ترتبط بالاقتصاد والمجتمع ارتباطاً تاريخياً ، فهي مجموعة الأجهزة الفوقية التي تعكس المبادئ التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي للمجتمع والتي تعمل على تحقيق أهداف وقدرات وتوقعات الدولة كلها نواتج تاريخية للبناء الاجتماعي وللأسس الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع (1).

ويعرفها ماكس فيبر Max weber ضمن أنها مشروع سياسي منظم ولها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها ، كما تعمل على احتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها (2).

وقد عرفها الفرنسي كاري دي مالبرج Raymond Carré de Malberg بأنها مجموعة من الأفراد في إقليم معين تحت تنظيم خاص يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه (3).

أما الفرنسي بارتلي Barthely فعرفها بأنها مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة (4).

(1) -عثمان هندي ونادية جبر ، العولمة والسيادة الدولية الوطنية ، القاهرة : دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005، ص101.

(2) -احمد زايد ، الدولة دراسة في علم الاجتماع : القاهرة : مكتبة النصر ، 2003، ص13 .

(3) -نعيم إبراهيم الظاهر ، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي ، الأردن ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع 2010، ص45

(4) -عبد العالي دبله ، الدولة رؤية سوسولوجية ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004، ص59 .

أما روسو فعرفها بأنها شرف فرضه الواقع الاجتماعي غير العادل والمنصف في توزيع الحقوق بين المواطنين (1).

وعرفها dugiut بأنها حدث اجتماعي توجد في كل جماعة يقوم في داخلها اختلاف سياسي ، أو انقسام أفراد المجتمع إلى فئتين فئة حاكمة وأخرى محكومة (2)

تعريف يلقي بالدولة هي كيان سياسي لشعب أو أمة والذي يتجسد في نظام مؤسسي يعبر عن ماهية تلك الأمة ، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها ومنافذها (3).

الدولة هي التشخيص القانوني لشعب ما يعيش على إقليم معين وتقدم فيه سلطة سياسية ذات سيادة (4)

الدولة هي الأراضي التي تحدها حدود وتحكمها قوانين خاصة بها (5).

الدولة هي الشكل الأكثر تفصيلا للحياة المشتركة للمجتمع البشري تمارس سلطتها من خلال الحكومة الدولة لديها عدد من الاحتكارات كما الاستخدام الشرعي لفرض القانون (6).

الدولة هي شخص قانوني من القانون العام ، وهي كيان مجرد تعتمد على قواعد من القانون العام وتشكل السلطات المحلية (المناطق والإدارات والبلديات) والمؤسسات العامة أيضا ،الأشخاص الاعتباريين من القانون العام (7).

(1) -صاحب الربيعي ،رؤية في المؤسسات الدولة والمجتمع ،سوريا صفحات للدراسات والنشر ،2011،ص20 .

(2) -حسين عثمان محمد عثمان ،النظم السياسية ،بيروت ، منشورات الجيل الفجر ، 2008،ص23 .

(3) -فخر الدين ميهوبي ، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة مابعد الاستعمار ، المملكة المغربية نموذجا، رسالة ماجستير ، ص16 .

(4) -مصطفى أبو زيد فهمي ،النظم السياسية والقانون الدستوري ، الإسكندرية ،دار المطبوعات الجامعية، 2003،ص21

(5) -Etat =définition ,sur www.journaldunet.com

(6) -toupictiorraire.de politique-etat-sur www.toupie.org

(7) -père .Sonnailile .moral www.lemonde de politique.fr

إن الدولة هي الوسيلة للحكم على ارض ذات سيادة (1).

ومن يمنع فيها استغلال السلطة والقوة والصلاحيات من قبل الحكام لذلك وجدت السلطات العامة في الدولة ، بحيث لكل سلطة وظيفة أساسية (2).

المطلب الثاني : مقومات الدولة

تقوم الدولة على مجموعة من المقومات التي تمثل أسسا لا بد منها إذا غابت إحدى هذه المقومات يبقى مفهوم الدولة ناقصا لذلك يجب أن تتوفر على ثلاثة عناصر أساسية وعليه نستعرضها فيما يلي بالترتيب

الشعب : من يتفق عليه انه لا يمكن قيام دولة بتغيير أن يوجد جماعة بشرية تعيش على وجه الاستقرار حدود إقليمها ، فلا يتصور إذن وجود دولة من غير شعب وإذا كان وجود الشعب يمثل المحور الرئيسي لقيام الدولة ، فإنه لا يشترط أن يبلغ عنده رقما معيناً وثابتاً ، فقد يختلف عدد أفراده من دولة إلى أخرى ، وعلى أي حال فالأمر مرهون بالظروف الخاصة بكل دولة من جغرافية واقتصادية واجتماعية .

وإذا كان قيام الدولة لا يتطلب أن يبلغ عدد سكان شعبها رقم معيناً إلا انه يلاحظ أن ضخامة عدد أفراد شعبها يعد حالياً من مميزات أو خصائص الدولة الحديثة إذا ما قورنت بدولة المدينة السياسية القديمة (3).

يتكون الشعب من مجموعة كبيرة من الناس تجمعهم الرغبة في العيش المشترك ، ولا يمكن تحديد حد أدنى أو أقصى لعدد أفراد الشعب ففي سنة 1980 كان ربع دول الأمم المتحدة يضم، أقل من مليون نسمة (4)

(1) – what is //state? <http://www.globalipolicy.org>

(2) -فارس رشيد البياتي ، مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي ، عمان ، دار السواقي العلمية للنشر ، 2015، ص100

(3) -إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية الأولى والحكومات الإسكندرية : منشأة المعارف ، 2003، ص122 .

(4) -سعيد الصديقي ، العولمة والنظام الدولي الجديد ، ط2، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (د.س) ، ص113 .

ومن لا يشترط أن يبلغ عدد أفراد شعب الدولة عدداً معيناً، فمن الأول من لا يتجاوز تعدادها الآلاف ومنها ما يتجاوز مئات الملايين من الأفراد⁽¹⁾ وهناك فرق بين مصطلح الشعب والسكان حيث نلاحظ أن مصطلح السكان يشمل المواطنين والأجانب الذين يقطنون الدولة الواحدة⁽²⁾.

بينما مصطلح الشعب يعني رعايا الدولة الذين يحملون جنسيتها وتعد الجنسية علاقة قانونية تربط أفراد بدولته، وهي وصف يفيد بتمتع الفرد بانتسابه إلى دولة معينة توفر له الحماية ويخضع لسلطتها بالمقابل⁽³⁾. إذن الشعب هو مجموعة من الناس يجمعهم الشعور والهوية المشتركة⁽⁴⁾ ولا بد أن ينشأ لدى هذه المجموعة إحساس بضرورة اتساع حاجات شتى والتعاون على أداء النشاطات المطلوبة لإشباع هذه الحاجات⁽⁵⁾.

الإقليم: أن الدول متصلة داخلياً بالإقليم، لا إقليم لا دولة ويعتبر Michael Mamm محق عندما يقول **الدولة هي المكان**، فكلمة إقليم تشير إلى الرابطة التي تجمع الكلمة الإغريقية torra بمعنى الأرض مع كلمة torian والتي تعني الانتماء إلى "أ أو المحيط ب" على افتراض أن الدولة فمن هذه الناحية لا تعتبر السلطة الدولة مثل سلطة الكنائس أو الشركات، والتي لا يعتبر أي منهما إقليمياً بشكل متأصل، فسلطة الدولة هي إقليمية بشكل حقيقي وجوهري⁽⁶⁾.

(1) -عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، (د ت ن)، ص22

(2) -هاني علي الطهراوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص29.

(3) -حسن السيد بسيوني، الدولة ونظام الحكم في الإسلام، القاهرة عالم الكتب، (د س ن)، ص16.

(4) -كينيث نيوتن، جان فان ديث، أسس السياسة المقارنة، تر: عبد الله بن جمعان الغامدي، عبد السلام بن علي توير الرياض: جامعة الملك سعود للنشر، (د س ن)، ص11.

(5) -رشيد بوزكري، المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية، الكويت نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية 2014، ص38.

(6) -الكسندر ونت: النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية تر: عبد الله جبر صالح العتيبي، الرياض، النشر العلمي والمطابع (د س ن)، ص297.

ويعتبر الإقليم شرط وجود الدولة باعتبار أن الدولة في الأساس هي مجموعة من الأفراد تعيش معا عيشة مستقرة ودائمة وهي ما لا يمكن أن يتحقق بغير الإقليم والأرض ، كما أن الإقليم هو قيام الدولة بإخضاع كل الأشخاص الموجودة داخل إقليمها لسيادتها وبدون عنصر الإقليم تصبح ممارسة السيادة أمرا غير متصور وان كانت الالتزامات الدولية تتأثر بحسب هذه المتغيرات الإقليمية أما زيادة أو نقص .وإذا كانت الدولة أيضا من ناحية مساحة إقليمها حيث يختلف من دولة إلى أخرى (1).

فالإقليم يشكل الإطار الجغرافي لاختصاصات السلطة في الدولة كما يشكل إطار سيادتها فقرارات سلطة الدولة وقوانينها تقف في سريانها من حيث المبدأ عند حدود إقليمها ، وهذا ما يسمى في فن القانون بمبدأ الإقليمية القوانين (2).

إن فكرة الدولة لا تتفصل عن فكرة الإقليم لا التقيد بالإقليم تاريخي (3).والإقليم يمثل فوق ذلك عاملا من عوامل قوة الدولة ن،فهو يمكن بموارده الطبيعية المتاحة ،الدولة من قوة اقتصادية في المجالين الوطني والخارجي ، وهو بموقعه الجغرافي ذو الأهمية الإستراتيجية ويهيئ كذلك قوة الدولة السياسية في المجال الدولي (4)

وإقليم الدولة يشمل على :

الإقليم البري

الإقليم نهري

الإقليم البحري (5)

-
- (1) -محمد نصر مهنا ،الدولة والنظم السياسية المقارنة الإسكندرية ،دار الوفاء للطباعة والنشر ،2011، ص21 .
- (2) -محمد طه بدوي ،ليلي أمين مرسي ،مبادئ العلوم السياسية، الإسكندرية ، الدار الجامعية ،1998،ص50 .
- (3) - محمد طه بدوي ،ليلي أمين مرسي، مدخل إلى العلوم السياسية، الإسكندرية ،منشأة المعارف ،2001،ص30
- (4) -عطا محمد زهرة ، مقدمة في العلوم السياسية ، الأردن ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ،2008،ص105 .
- (5) -صباح نوري علوان العجيلي ،صلاح حسن الربيعي ،إستراتيجية حروب التحرير الوطنية ،عمان :مركز الكتاب الأكاديمي ،2014،ص22.

3- السلطة السياسية : لا يكفي أن يكون هناك شعب يقيم على مساحة من الأرض لقيام الدولة ، بل لا بد من وجود قوة أو سلطة أو حكومة ثم من سلطتها على ذلك الشعب ، وان تعمل هذه الحكومة في إطار القوانين المتفق عليها ، على تنظيم أمور مختلفة الجماعات التي يتكون منها هذا الشعب وتحقيق مصالحها والدفاع عن سيادتها ، وتستمد السلطة في أية دولة شرعيتها مهما فرضت من نفوذ أو قيود على المحكومين فالشرعية هي صفة تعني بها السلطة في أعمالها مع الدستور والقوانين التي صادقت عليها مؤسسات الدولة المنتخبة بطريقة ديمقراطية (1). ومنه إلزامية وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية عامة يخضع لها جميع الأفراد الذين يكونون الجماعة وتتولى هذه الحكومة حماية أمنهم من جميع الاعتداءات الخارجية (2).

إن السلطة السياسية ، إذ تكفل الوجود الجماعي وتحميه فإنها لا تعارض فكرة الحرية ولا تقضي عليها بل لعل السلطة هي شرط لازم للنظام الجماعي ، وتعتبر شرطاً لازماً للحرية ، كذلك تستحيل الحرية بغير نظام ، ومن ناحية أخرى فإن السلطة السياسية إذ تشرق على المثل المشتركة للحياة الجماعية فإنها لا تفعل ذلك متجاهلة الأفراد المكونين للمجتمع (3).

ويميز السلطة السياسية : أنها سلطة أصلية originale بمعنى أنها تتبع من أي سلطة أخرى بل أن السلطات الأخرى هي التي تتبع منها وتخضع لها . أنها ذات اختصاص عام compétence générale يشمل سائر نواحي الحياة البشرية في الدولة وهذا على عكس كل السلطات الأخرى التي تنظم جانب فقط من حياة الأفراد. أنها ذات سيادة ، ولعل هذا أهم ما يميزها فهذه السلطات هي اقوي سلطة في الدولة على الإطلاق . (4)

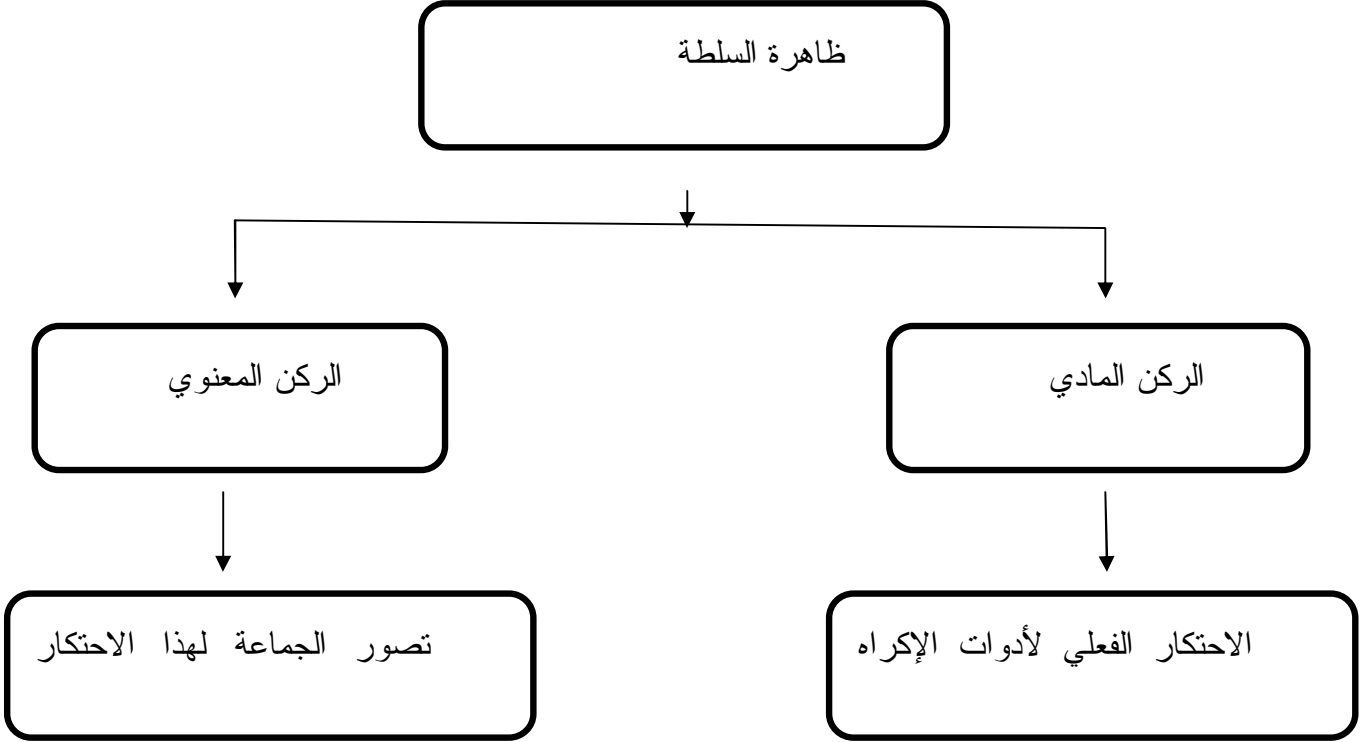
(1) - بلقاسم ربيعي ، آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي) رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2015) ، ص 44 .

(2) - شوكت سعدون ، عناصر قوة الدولة الاستراتيجية ، النظري والتطبيقي ، عمان : دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع 2007 ، ص 108

(3) - محمد منصر مهنا ، مرجع سابق ، ص 32 .

(4) - بلقاسم ربيعي ، مرجع سابق ، ص 45 .

الشكل رقم (1) : المفهوم الاصطلاحي للدولة من خلال فروع ظاهرة السلطة السياسية



المصدر : محمد طه بدوي ،ليلي أمين مرسي ، مرجع سابق ،ص 18 .

ومنه نستنتج أن العنصر الرئيسي الثالث من عناصر الدولة هو السلطة أو الحكومة التي تبسط سلطتها على الإقليم⁽¹⁾، وأن السلطة السياسية تعني الخضوع للقانون ، وهذه الخاصية ترتبط في كيانها العضوي لتشكيل الهيئة الحاكمة القائمة عليها أو كيانها الوظيفي (تحديد وظائفها وطريقة أدائها لهذه الوظائف بنظام

(1) -خالد موسى المصري ، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (د م ن) دار التقوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2014،

مسبق هو نظام الشرعية من اجل تكريس نظام سيادة القانون ولكي ينظر إلى كينونة ما على أنها دولة يجب أن تتضافر 4 شروط :

كل دولة يجب أن تمتلك ارض ، حدودا معرفة جغرافيا

يجب أن يقيم بها سكان مستقرون ضمن حدودها .

يجب أن يكون هناك حكومة يدين بها هؤلاء السكان بالولاء

لكل دولة يجب أن يكون معترف بها دبلوماسيا من الدول الأخرى (1)

المبحث الثاني : مفهوم الدولة الفاشلة

أصبح من هدم الدولة الفاشلة من المصطلحات المتداولة والمنتشرة على مستوى واسع اكاديميا وسياسيا بعد أن أصبح التداخل بين الداخل والخارج أمرا حتميا ، وأصبح أداء النظم الحاكمة وما يحدث داخل الدولة وثيق الصلة بالتهديدات التي يواجهها كل من المجتمع الدولي والساحة الإقليمية .

والدولة الفاشلة هي تلك الدولة الضعيفة أو التي تفقد السيطرة على أراضيها ، وتفقد الحماية إلى ثرواتها الطبيعية والبشرية ، وان استمرار ومطالبة الفوضى في دول المنظمة من شأنه أن يخلق دول فاشلة بانهيال مؤسساتها.

(1) -خالد موسى المصري ، مرجع سابق ، ص22 .

المطلب الأول : تعريف الدولة الفاشلة :

تتسم الدولة الفاشلة بالتوتر والصراعات العميقة كما تتسم بالخطورة وتموج بنزاعات شرسة من جانب الفصائل المتصارعة ، فهي اغلب الدول الفاشلة تحارب قوات الحكومة التمردات المسلحة التي تقف المعارضة ورائها غالبا ، وقد تواجد السلطات الرسمية في أي دولة فاشلة حالات من العصيان والتمرد للمدنيين ، ويظهر فشل الدولة في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية وتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها

2- أهم تعريف الدولة الفاشلة :

يعتبر روبرت جاكسون من بين الأوائل الذين تناولوا هذه الإشكالية تحت مفهوم الدولة quasi-states حيث حاول أن يوضح هذه المشكلة المرتبطة بعجز الدولة الوظيفي والدور الذي تلعبه الدولة التي تتمتع بالسيادة والمخاطر التي تعترض أداء وظائفها لضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي⁽¹⁾. وتبرز هذه المقارنة في اعتبار الدولة الفاشلة غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب ، لهذه الأسباب طرح باري بوزان في 1991 لأهمية التمييز بين مفهومي الدولة states والقدرة power حيث تقديره القوة أو الضعف يعتمد على قدرات النظام السياسي في المجال العسكري والاقتصادي ويرتبط من جهة أخرى حسب بوزان بدرجة التناسق الاجتماعي والسياسي وهذا الأخير يركز على قدرات النظام في خلق شعور سياسي واجتماعي⁽²⁾

(1)- herbert m howe –ambiguous order : mititay forces in african states .(m s a :Lynne Rienner 2001)p11

(2) –hogoh [http:// www.conflicts.org /index.983.html](http://www.conflicts.org/index.983.html)

فالدولة الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية لم يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها فهو مصطلح مطاط اختلف الجهات السياسية والأكاديمية في تعريف ، ومنه صعوبة إيجاد تعريف موحد لها .

بالنسبة لقاموس بنغوين للعلاقات الدولية فهو يعرف الدولة الفاشلة بأنها الأول التي حدث فيها انهيار للقانون والنظام والخدمات الأساسية في دول متعددة الاثنيات وتقترب هذه الظاهرة بصراع طائفي مرير وقومية أثنوية عنيفة وروح عسكرية ، و ربما صراع إقليمي مستوطن في هذه الرؤية تربط الفشل الدولة بالصراع الاثني والحروب الأهلية .

وبالنسبة لوكالات العمل الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة تعرف الدول الفاشلة على أنها دول غير راغبة أو عاجزة على الالتزام بالمواصفات المقبولة ومسؤوليات السيطرة السيادية لإقليمها الذي قد يؤدي إلى تدهور اقتصادي حاد واضطراب سياسي يهدد لاستقرار الداخلي والإقليمي ، يضيف هذا التعريف عنصر الإرادة السياسية في عدم أداء التزام الدولة بأداء وظائفها اتجاه مواطنيها (1)

الدولة الفاشلة هي الدولة غير القادرة على أداء وظائفها والتركيز على عدم قدرتها على القيام بمهامها ومسؤولياتها الإقليمية والدولية لاسيما على صعيد الأمن والاستقرار هو لتبرير وضع خطط وتحديد آليات التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الفاشلة بما يؤدي إلى استنزافها كمقدمة لانتهابها المحتوم (2).

(1) بوقنور إسماعيل ، التخلف السياسي في الدول العربية - المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية - مجلة السياسة والقانون العدد 09، 2013، ص 25 .

(2) -سعود الساعدي ، الدولة الفاشلة والانهيار الحتمي ، (دم ن)، (د د ن) ، 2016، ص 2 .

كانت عصيان مدني ، وان تكون عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية ، أما على الصعيد الخارجي فهي تلك الدول المقيدة سيادتها تلقائيا اثر تعرضها لعقوبات اقتصادية أو سياسية أو تواجد قوات عسكرية أجنبية على اقلينها أو خضوعها لقيم عسكرية أخرى كحظر الطيران في مجاله الجوي (1).

وتعرف كذلك على أنها بالاسم دولة ذات سيادة ولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة أنها دولة غير قابلة للحكم تنتقصها الشرعية في المجتمع الدولي ، فهي عاجزة على تأمين الاحتياجات الأساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها ، ولا تملك أي بنية تحتية عاملة ولا نظاما وأنظمة قانونية ذات مصداقية ، وقد تقع بعض الدول في براكين الحروب الأهلية لسنوات عديدة أكثر مظاهر تفكك الدولة هو ما تسببه من عذبات كبيرة للمدنيين في اغلب الحالات (2) .

أما الدولة الفاشلة بالنسبة لنوع تشومسكي هي الدولة غير القادرة أو غير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار لنفسه والتي تعتبر نفسها فوق القانون محليا كان أمر دوليا ، حتى إذا كانت الدولة الفاشلة تملك أشكالاً ديمقراطية ، إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجرده مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي (3).

(1) -إمام شهرزاد ، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة ، مجلة الندوة للدراسات القانونية ، العدد 1، 2013، ص47

(2) -مارتن غير يفيش وتيري اوكا لاهان ، المفاهيم الأساسية ، مركز الخليج للأبحاث المعرفة الجديدة ، ص221 .

(3) -مايكل روسكن وآخرون ، مقدمة في العلوم السياسية ، تر : محمد صفوت ، (د م ن) : دار الفجر للنشر والتوزيع ص96 .

يمنع هذين البلدين من الزوال إلا المساعدات الأجنبية وكذلك يخش البعض على أن تصبح اليمن وهي

أحد معازل الجماعات الإسلامية المتناحرة - دولة فاشلة

وفي عام 2002، وفي إطار وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ثم إقرار أن الدول الفاشلة تشكل

تهديدا رئيسيا" إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية الآن ليست مهددة من الدول الفاشلة تشكل تهديدا رئيسيا ، إذ

أن الولايات المتحدة الأمريكية الآن ليست مهددة من الدول الفاشلة ، فالدول الفاشلة اليوم تهدد الأمن بشكل

خطير أكثر من غيرها من خلال توفير ارض خصبة للإرهابيين الأوليين والقرصنة أضف إلى ذلك أنها تمثل

منشأة لمخاطر صحية محتملة وموطنا لشبكات الجريمة ، ساحات لكوارث البيئة التي تسبب تدميرا لغابات

ومصادر المياه⁽¹⁾، كما يشار إلى خطورة هذه الدول الفاشلة كمعبر للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية

وتجارة المخدرات⁽²⁾.

ومنه نستنتج أن الدولة الفاشلة، إذن لا تشكل تهديدا على بقاء الدولة فقط ولكن أيضا على حياة سكانها

بل قد تكون أيضا من التهديدات الأكثر خطورة وحساسية على الأمن الإقليمي بحكم الهجرة وانتشار الأوبئة

بل حتى توسيع رقعة النزاعات المسلحة⁽³⁾، وتتحول هذه الدول إلى تهديد للسلام والاستقرار الدوليين⁽⁴⁾.

(1) -جريدي هيرد، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين، رؤى متنافسة للنظام العالمي

(د م ن)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2013، ص 118 .

(2) -احمد عبد ربه /، زياد حافظ، حالة الأمة العربية، 2012-2013 ، مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة

بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 59 .

(3) -أمحمد برقوق ، مفاهيم في السياسة المقارنة ، متحصل عليه من: www.counterepiracy.ar

(4) -foreign policy ,the failed state indx2011-website :wwwforeign policy.com

1- ظهور نظرية الدولة الفاشلة :

يعتبر الاهتمام الأكاديمي بمقارنة الدول الفاشلة غير جديد فقد جاء نتيجة لدراسات أكاديمية للدول الضعيفة والتي بدأت منذ ستينيات القرن الماضي ، حيث استخدم قونار ميريديال تعبير الدولة الضعيفة للإشارة لبعض الدول الإفريقية حديثة الاستقلال أو حديثة النشأة ، والتي يعتبر استقرارها معرض للتوتر كونها دول قامت على حدود غير واضحة المعالم وتفقر الوحدة الوطنية والانسجام الثقافي والاجتماعي (1).

أشار هولستي إلى أن المشكلة الأساسية في الألفية القادمة لن تكون الحرب بين الدول ، ولكن الحروب داخل الدول ، وأكثر ما يميز هذه الحروب أنها نتيجة مباشرة للدول الضعيفة وذلك من خلال مؤلفة الدول الحرب ، حالة الحرب "the state war and the state of war" يبين هولستي أهم الخصائص البنوية لهذه الدول فيمالي غياب الشرعية وشخصنه الدول ، حيث أن القادة في الدول الضعيفة لا يميزون بين شخصهم وبين الدولة ومؤسساتها ، كذا تنوع الطوائف والاثنيات ، مبرزا أن الصراعات الاثنية في هذه الدول ليست إلا نتيجة سياسات الدول التمييزية ، وهو ما ينتج عنه مراكز مقاومة داخلية لسلطة وقرارات الدولة من المفترض أن تكون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع ، لكن هذه الدول لا تملك القدرة على ذلك ، تزداد قوة الجماعات الداخلية في الدولة في ظل سهولة الحصول على الأسلحة لضعف الرقابة من طرف الدولة فتظهر الحروب الأهلية والإبادات الجماعية ، وحركات التمرد كما حدث في الصومال (2).

(1) -سميرة شرايطية ، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني دراسة في العلاقات بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر -الجزائر-2010،ص52 .

(2) -نفس المرجع ،ص37،ص38 .

3- نقد نظرية الدولة الفاشلة :

يرتكز أهم نقد لهذه النظرية في كون الدول الفاشلة في الواقع دول ضعيفة والحكم عليها بالفشل هو لتبرير التدخل في شؤون الداخلية ، وانتهاك سيادتها ، كما يعد أمرا نسبيا جدا ، والأجدر أن تتم دراستها والتعامل معها من منطلق كونها دولا ضعيفة يجب مساعدتها ، لان ما يحدث داخلها سينعكس بالضرورة على بقية دول العالم ، يتم الخلط بين خصائص الدولة الضعيفة والدولة الفاشلة ، حيث أن فشل الدولة يمكن في عجزها على تطبيق القوانين الداخلية وتنفيذ قواعد القانون الدولي ، تحتفظ الدول الفاشلة بالصفة القانونية ككيان سيادي لكنها فقدت القدرة على ممارسة وظائفها الداخلية والدولية ، أما الدول الضعيفة فهي دول تقوم بوظائفها بشكل اقل فاعلية على المستوى العادي لنشاط مؤسسات الدولة ، إذ تواجه مشاكل تعود لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وهذه الدول تتلقى مساعدات دولية ، لكن ليس من الضروري أن يكون هناك تدخل أجنبي مباشر في شؤونها الداخلية كما هو الحال بالنسبة للدولة الفاشلة (1) .

(1) -مريم إبراهيمي ،التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنظمة المغربية ، رسالة ماجستير ، 2011، ص 21 .

المطلب الثاني : مؤشرات فشل الدولة

هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الدولة الفاشلة ، وتميزها عن غيرها وهذه المؤشرات يتم وضعها من مؤسسات وهيئات متخصصة .

وتأتي أهمية التصنيف الدول الفاشلة هو قابليتها على استتال ملايين المعلومات على شكر ذو صلة واضحة ومنقحة يوميا يجمع صندوق إسلام الآلاف من التقارير والمعلومات من أنحاء العالم ، بالتفصيل عن الضغوطات الاجتماعية للوجود وكذلك الاقتصادية والسياسية التي تواجهها الدول ثم يؤسس فهرس الدول الفاشلة ويتم تحليل ملايين الوثائق ، يخصص العلامات لكل بلد على أساس 3 مؤشرات رئيسية هي المؤشر السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

I-المؤشرات الإجرامية

إجرامية الدول وفقدانها لشرعيتها

انتشار الفساد المرضي والنهي المؤسساتي

غياب الشفافية والمحاسبة وكل معايير الحكم الراشد

ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات

التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة

الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل التعليم ، تدهور النظام الصحي، النقل (1)

(1) -شرايطية سميرة ، مرجع سابق ،ص 24 .

زيادة النشاطات الغير شرعية بما فيها تجار المخدرات تهريب البضائع والسلع ، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج

احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة قوات الأمن ، البنك المركزي ، مؤسسة الرئاسة الجمارك .

انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمانات من تطبيق القواعد القانونية

ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي ، وعمل الدستور

انفجار العنف السياسي اتجاه الشعب المدني

ارتفاع عدد المسجونين السياسيين أو المعارضين لخطط الحسابات والمؤسساتية

تقييد الحريات (حرية الصحافة ، حرية الرأي، الممارسات الدينية).

استخدام الداخلي للوسائل العسكرية لأهداف سياسية

تعدد الأجهزة الأمنية بشكل يؤدي لخلق دولة داخل دولة

وجود ميليشيات محمية ومدعومة من طرف الدولة ، موجهة ضد المعارضة أو كل طائفة يمكن أن

تكون رافضة للنظام نخبة عسكرية تستخدمها النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها

تتامي الانتشاقات داخل النخب

الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة

استخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية⁽¹⁾

⁽¹⁾ -سميرة شرايطية ، مرجع سابق ، ص 25 .

II المؤشرات الاجتماعية :

تصاعد الضغوط الديمغرافية

ارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء .

كثافة المناطق وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية ، حرية التنقل

التفاعلات الاجتماعية، والمعتقدات الدينية

إثارة المشاكل الحدودية واحتلال الأراضي

الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان (التوزيع العمراني الجماعات المختلفة المتنافسة) ⁽¹⁾

2-الحركات العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي تخلق نقص التغذية ، انتشار الأمراض ، ندرة المياه

الصالحة للشرب ، واضطرابات إضافية إلى عمليات الإبادة الجماعية مما يؤدي لمشاكل إنسانية واسعة داخل

الدولة الواحدة أو فيما بين الدول

3-الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في الثار لدى الجماعات المظلومة

-سببها عدم المساواة واللاعادلة

-الجرائم التي لم يتم معاقبة مرتكبيها في حق الجماعة أو طائفة

-سيطرة أقلية معينة على الأغلبية

-مؤسسة الاتصال السياسي . ⁽²⁾

⁽¹⁾-حسن العطار ، الدولة الفاشلة أو الهشة، متحصل عليه من : <http://llepaph.com/web/opinion/2015/1/1975705>

htm

⁽²⁾محمد بوبوش ، مفهوم الدولة الفاشلة، متحصل عليه من : <http://www.maghl.95.com/2ssanad/5523>

الهجرة الدائمة والموجهة للأفراد

تتعلق بهجرة العقول والمتقنين المعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات القمعية

الهجرة الإدارية للطبقات الوسطى مثل المقاتلين بسبب تدهور الأوضاع وتنامي الشعور بالاغتراب

الداخلي (1).

III المؤشرات الاقتصادية :

1 التنمية الاقتصادية غير المتساوية بين الجماعات

اللامساواة بين الجماعات في التعليم ، في توزيع الثروة التوظيف الداخلي

تباين مستوى الفقر ومستويات التعليم وزيادة وفيات الأطفال

تدهور الاقتصادي الحاد والمفاجئ

تدهور اقتصادي شامل يؤثر على الدخل الفردي ، ومما يتبع ذلك من وفيات الأطفال ، زيادة الفقر

ونسب الإفلاس

انهيار مفاجئ وسريع للأسعار الفوائد التجارية ، نقص الاستثمارات الأجنبية ، تدهور ميزان المدفوعات

زيادة الحد من الاقتصاد الناتج عن سياسات التقشف القومي

زيادة مستويات الفساد والتفاعلات عند الشرعية في مختلف النشاطات العامة

عجز الدولة عن دفع أجور الموظفين الحكوميين والقوات المسلحة أو تأدية مختلف الواجبات المادية

لموظفيها مثل المعاشات(2).

(1) -احمد حسان ، مفهوم السيادة والدولة الفاشلة، متحصل عليه :

<http://www.khiyam.com/news/articote-php?article11>

(2) شريطية سميرة، مرجع سابق، ص 76 .

وكما هو معتاد يتم تقسيم الدول وفقا للفئات الفرعية ذاتها للفشل التي تعكس درجة ما تمثله الدولة من

تهديد للسلام و الأمنى للدولتين وهي وفقا لموقع الوقفية للسلام كما يأتي

فئة الدول المستنفرة alert states

فئة الدول المتندرة بالخطر warning states

فئة الدول المتوسطة under state

فئة الدول المستقرة stable states

وتأتي التقسيمات الفرعية بتسميات مختلفة على الموقع الالكتروني لدورية السياسية الخارجية وعادة ما

تلاحظ الفئتان الأولى والثانية نجد الاهتمام وذلك لأمرين هما :

أولا إنهما يشملان أكثر الدول في عدم الاستقرار في العالم لانخفاض وظيفة الدولة المنتمية والأمر

الثاني هو أن دولهما الأكثر حراكا من بين فئات التقسيم الأربعة مما يعد باحث للملاحظة وتحليل المسببات

انتقال الدولة من مرتبة إلى أخرى (1) .

وقد قام صندوق دعم السلام بوضع خصائص لوصف الدولة الفاشلة

فقدان السيطرة الفعلية على أراضيها

ضعف السلطة الشرعية في البلاد

عدم القدرة على تقديم قدر معقول عن الخدمات العامة

عدم القدرة على التفاعل مع الدول الأخرى

(1) - سميرة شرايطية ، مرجع سابق ، ص 77 .

مؤسسة the fund for peace التقرير السنوي الأول الذي ساهم في إعداده كل من صندوق دعم السلام الأمريكية حول الدولة الفاشلة أو هناك نحو Foreign Policy بحثية مستقلة ومجلة فورين بوليسي تقول إن عدد من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة من حافته

وقد أحصى هذا التقرير الذي نشرته مجلة "فورين بوليسي" في عددها 2005، 60 دولة من دول العالم تم تصنيفها ترتيباً تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لان تكون دولا فاشلة اعتمادا على قياس العديد من المؤشرات أهمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ثم جمع البيانات المتعلقة بها من عشرات الآلاف من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمسموعة والمرئية⁽¹⁾.

ومنه تستنتج أن الكثير من الدراسات التي ناقش موضوع الدولة الفاشلة تؤكد أن المشاكل التي تعانيها هذه الدول هي أكثر خطورة مما يتصور الكثيرون ، وان هناك حوال 2 مليون إنسان يعيشون في دول غير مستقرة وغير آمنة وهم عرضة بدرجات متفاوتة للزج بهم في حروب مختلفة ، وهذا قد يؤدي بها للتفكك والانهيار التام .

(1) failed state :the abuse of power and the assault on democracy

<http://www.marefa.org/index.php/>

أكثر الدول فشلاً في العالم عام 2015

أصدرت مجلة فورين بوليسي الأمريكية تقريرها "مؤشر الدول الهشة للعام 2015"، الذي دأبت على إصداره سنوياً منذ عام 2005، بالتعاون مع صندوق السلام العالمي تحت عنوان "مؤشر الدول الفاشلة"، بيد أنه تم تغيير هذا العنوان إلى "الدول الهشة" بداية من العام الماضي. يقوم التقرير بتصنيف 178 دولة في العالم، من خلال تحليل عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (12 مؤشراً)، إضافة إلى مؤشرات فرعية (100 مؤشر)، تتضمن الضغوط التي تتعرض لها الدولة ومنها التنمية غير المتوازنة وشرعية الدولة وحقوق الإنسان.

جنوب السودان في المركز الأول

للعام الثاني على التوالي، تحتل جنوب السودان المركز الأول في الدول الأكثر هشاشة في العالم، إذ يستمر تدمير البلاد نتيجة الصراعات الداخلية والتوترات السياسية والفقر. وتأتي الصومال في المركز الثاني وأفريقيا الوسطى في المركز الثالث، والسودان في المركز الرابع. ويصف التقرير أن الدول الأكثر هشاشة تستمر في التدهور، بينما تستمر الدول الأكثر استقراراً في استقرارها، مما يعني أن "الهشاشة تولد المزيد من الهشاشة والاستقرار يولد المزيد من الاستقرار".

إخفاقات الربيع العربي

وتناول التقرير نتائج الثورات العربية على تصنيف الدول في مؤشر الدول الهشة للعام 2015، موضحاً أنه تحول بالفعل إلى شتاء كبير من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقول التقرير: "قبل بضع سنوات جاءت تحليلات مؤشر الدول الهشة في أعقاب ما عُرف بالربيع العربي، حيث كان هناك الكثير من الأمل بالمستقبل، إذ سقط نظام الطاغية معمر القذافي في ليبيا، وبالمثل انهارت الأنظمة غير الديمقراطية في تونس ومصر وغيرها من البلدان التي هزعت نحو الحرية وإجراء الإصلاحات الديمقراطية⁽¹⁾".

(1) - موريتانيا تتقدم على مؤشر "الدول الفاشلة"، متحصل عليه من :

<http://www.aqlame.com/article24601.html>

أملاً في تجنب مخاطر زوالها، بيد أنه في غضون فترة قصيرة تبخر أغلب هذا الأمل، رغم بعض الإشارات الإيجابية بشكل عام في تونس، إذ تصدرت العراق وليبيا وسوريا واليمن قائمة الدول الأكثر هشاشة ذات المخاطر العالية في تصنيف مؤشر العام 2015، وشهدت تراجعاً حاداً خلال العام الماضي. "اليمن في المركز السابع احتلت اليمن المركز السابع في الدول الأكثر هشاشة، وذلك نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تثيرها حركة الحوثيين منذ شهر أغسطس (آب) الماضي، ومحاولات الجماعات المتمردة للسيطرة على السلطة السياسية في صنعاء.

وترجح الأحداث الكثيرة التي ما تزال تشهدها اليمن، أن الأوضاع ستتحول إلى الأسوأ خلال العام القادم، ومن المتوقع أن تحتل اليمن مكانة متقدمة جداً للدول الأكثر هشاشة في مؤشر العام المقبل 2016، إذ بدا واضحاً أن ثروات البلاد تحولت إلى أسوأ أوضاعها خلال العام الماضي، وعلى سبيل المثال أدت تحركات الحكومة السابقة، ومنها على سبيل المثال قرار وقف الدعم للطاقة والمحروقات في المحافظات الفقيرة، إلى اندلاع الكثير من المظاهرات وحمل السلاح، الأمر الذي زاد تفاوت مؤشر التنمية في اليمن، وعلى نطاق أوسع تحول هذا الاضطراب إلى محفز للصراع الذي ازدهر خلال الفترة المتبقية من العام. ومع استمرار هذا الاتجاه السائد منذ فترة طويلة، تُعد اليمن واحدة من الدول العشرة الأكثر هشاشة في العالم للعام الرابع على التوالي⁽¹⁾.

(1)-ibid.

سوريا والعراق

واحتلت سوريا والعراق المركزين الثامن والحادي عشر على التوالي للدول الأكثر هشاشة ذات الإنذار العالي، وذلك نتيجة تصاعد انعدام الأمن في أعقاب الثورات العربية، والتوترات العرقية والاجتماعية والاقتصادية والانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة⁽¹⁾.

إعادة تشكيل المشهد الإقليمي

ويوضح التقرير أن ليبيا وسوريا واليمن والعراق هي الدول التي تصدر قائمة أسوأ عشرة دول في مؤشر الدول الهشة للعام 2015. وعلى الرغم من أن لكل دولة من هذه الدول الأربع خصوصية في ديناميكية الصراع والانقسام السياسي والأزمات الإنسانية، فإن الهشاشة العميقة التي شهدتها هذه الدول خلال العام الماضي تعيد بالفعل تشكيل المشهد الإقليمي بأكمله.

تراجع موريتاني

سجلت موريتانيا تراجعاً بالنسبة للسنة الماضية، إذ انتقلت من المرتبة 28 خلال سنة 2014 إلى المرتبة 26 متقدمة على ليبيا التي احتلت المرتبة 25. واحتلت تونس المرتبة 86، والجزائر المركز 67، والمغرب المركز 89.⁽¹⁾

⁽¹⁾-ibid

⁽¹⁾ - الدول الفاشلة رسمياً في العالم 2015، متحصل عليه من :

<http://www.bahzani.net/services/forum/showthread.php?105998>

الفصل الثاني

مسار فصل دولة الصومال

الفصل الثاني : مسار فشل دولة الصومال

الصومال حالة كحال العديد من الدول الإفريقية التي خضعت للاستعمار والسيطرة الأجنبية حيث عانت من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وعانت شعوبه من الفقر والجهل والمرض وتحت وطأة الاحتياجات الاقتصادية المعيشية الداخلية والضغوطات الخارجية انهار نظام سياديري في 1991 ومع سقوطه اندلعت حرب أهلية طاحنة مازالت تدور رحاها إلى الآن أدت إلى مقتل مئات الآلاف من الصوماليين ، والى تشريد أكثر من مليون صومالي إلى دول الجوار ، وهذا ما يجعلنا بصدد دراسة الصومال كموقع استراتيجي وتطور الأزمة فيه

المبحث الأول : دراسة جيو إستراتيجية لدولة الصومال

الصومال تعرف رسميا باسم جمهورية الصومال وكانت تعرف قبل باسم جمهورية الصومال الديمقراطية وتتميز الصومال بأنها إحدى الدول القليلة التي يتكون شعبها من مجموعة عرقية واحدة وهي الصوماليين

المطلب الأول : الموقع الاستراتيجي لدول الصومال

تقع الصومال في القرن الإفريقي شمال شرق إفريقيا بين خطي عرض 2 من الجنوب و 12 من الشمال وبذلك تقع في المنطقة الاستوائية ومناخها صحراوي ، ودرجة الحرارة تكاد تكون متساوية طول العام مع بعض الرياح الموسمية والأمطار غير المنتظمة ويحدها من الشمال المغربي جيبوتي بطول 58 كليومتر ومن الجنوب الغربي كينيا بطول 672 كيلو متر ، ومن الشمال خليج عدن واليمن ومن الشرق المحيط الهندي ومن الغرب أثيوبيا بطول 1600 كيلو متر ولذلك فهي تحتل أهمية جيوبوليتيكية (جغرافية وسياسية) نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام وتمتلك الصومال أطول حدود بحرية في قارة إفريقيا حيث تبلغ 3052 كيلو متر وفي الجنوب نهر جوبا شيلي وتتسم تضرسها بالتنوع بين التنوع بين الهضاب (1)

(1) - عزت علي البحري ، مواقف دبلوماسية وأحداث سياسية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2013، ص52.

والسهول والمرتفعات و اهمم وارهها الطبيعية اليورانيوم ، الغاز الطبيعية ،خام البترول ، القصدير النحاس (1).

تبلغ مساحة الصومال حوالي 6300000 كلم²، وعدد سكانها يقارب عشرة ملايين نسمة جميعهم من المسلمين (2).

فالصومال حسب موقعه الجغرافي هو الساحل الشمالي لإقليم شرق إفريقيا ، وهو المنفذ الذي يطل على مضيق باب المندب والقرن الإفريقي (3).

اللغة: اللغة الصومالية واللغة العربية لغتان رسميتان في البلاد .

الدين : 9.5 % من السكان يدينون بالإسلام

العاصمة مقديشيو ويبلغ عدد سكانها حوالي مليون نسمة

الوحدة النقدية : شلن الصومالي (4)

ومنه نستنتج أن جمهورية الصومال تحتل موقع إستراتيجية ممتاز فهو يقع في مدخل البحر الأحمر جنوب ويواجه الجزء الجنوبي من شبه جزيرة العرب كما يقع على ساحل المحيط الهندي ، وهذا الموقع الممتاز جعل الدول الاستعمارية ترسم سياسات بعيدة المدى لربطه بها حتى تتحكم في هذه المنطقة الهامة من إفريقيا ، فضلا عن فضلك ففيه ثروات معدنية وزراعية (5).

(1) عزت علي البحري ، مرجع سابق ، ص 53 .

(2) - موسى مخول ، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين - إفريقيا-لبنان ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام 2007، ص 249 .

(3) -ناصر زيدان ، قضايا عربية ودولية ساخنة (د م ن)، الدار العربية للعلوم والناشرون ، 2015، ص 68

(4) -أمنة أبو حجر ، الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم، عمان ، دار أسامة ، 2001، ص 197، ص 199 .

(5) -محمود السيد ، إفريقيا والأطماع الغربية، (د م ن) ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009، ص 187 .

المطلب الثاني : خصائص الشعب الصومالي

يقدر عدد سكان الصومال حوالي 9.98 مليون نسمة ، ويعتبر من أكثر الشعوب الإفريقية اندماجاً من الناحية الاثنية ، حيث يتمتع الشعب الصومالي بميزة تكاد أن تكون نادرة في كثير من الدول الإفريقية وهي الشعور بالهوية القومية ، نتيجة للوحدة العرقية ، والثقافية واللغوية والدينية التي تربط بين أبنائه إلا أن ذلك لا ينفي أن القبلية ظلت دائماً سمة للمجتمع الصومالي ، من حيث انقسامه إلى ثلاث قبائل كبرى يتفرع عن كل منها عشائر متعددة ، ومع أن القبيلة الصومالية لعبت دورها ما في مواجهة الاستعمار فإنها تركت آثار سلبية هامة حركة التفاعلات السياسية في الصومال لا سيما من حيث ما خلفته من تحيزات في السياسات التوزيعية المتبناة من جانب الحكومات الصومالية وهو ما برز بوضوح في عمليتي شغل المناصب السياسية العليا وتخصيص الموارد

ومن حيث التقسيم القبلي ، فهناك العديد من القبائل في المجتمع الصومالي⁽¹⁾ ، أكبرها وأكثرها أهمية الدارودي الهاوي الاسحاق وكانت مقسمة بين الاستعمار الايطالي في الجنوب والبريطاني في الشمال والفرنسي في الشرق والأثيوبي الغرب وبعد المفاوضات بين إقليمي الشمال والجنوب وتوافقهما مع الاستعمار البريطاني والايطالي استقلت عام 1960⁽²⁾.

*قبيلة الدارودي: من القبائل الصومالية خرج منها معظم زعماء الصومال والقياديين منهم الرئيس عبد الله يوسف والرئيس سياد بري (1969-1991) والرئيس عبد الرشيد علي شرماركن (1963-1969) وهي تضم خمس عشائر هي الماريحان، الاوغادين، الماجرتين، والاورسحلي، والدوبدهاتني وتتوزع هذه العشائر فيما بين المختلفة من الصومال ، ولا تتجمع في منطقة واحدة .

(1) -حنان دريسي ، إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004، ص55
(2) -ناصر سميرة ، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الأولية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير جامعة بسكرة ، 2010، ص169 .

*عشائر الماريحان والمجارتين : تتركز في منطقتي الغرب والجنوب وصولاً إلى الإقليم الشمالي الشرقي (كينيا) والذي يضم جالية صومالية كبيرة ، كما يعيش بعض أفراد هاتين العشيرتين في مناطق الشمال الشرقي من البلاد ، واستحوذت عشيرة المجارتين على السلطة معظم فترات الحكم البرلماني قبل انقلاب 1969 وتقاومت السلطة مع عشيرتي الهاوية والاسحاق، وتعتبر قبيلة الدارودي هي الأكبر حجماً في المجتمع الصومالي (1).

*قبيلة الاسحاقيون : هي أيضاً من القبائل الصومالية القاطنة شمال غربي الصومال خاصة هرجيسا ثاني أكبر مدن الصومال بعد العاصمة مقديشيو وأجزاء من إقليم هود وينقسمون إلى : هبر أول ارب جرجيس، هبر جعلو، أيوب، تول جعلو .

*قبيلة الهاوية : من القبائل الصومالية الكبيرة تسكن هذه القبيلة العاصمة مقديشيو ووسط الصومال ومن أكثر الأسماء شهرة أول رئيس صومالي منتخب ديمقراطياً دن عدن وينقسمون إلى اجودان وعدان ومورالي وباديغادي، ابجال، هبرجدير (2).

*قبيلة الساب : وهي تضم عشيرتين الأيجل والرحانونية وهذه القبيلة هي الأقل عدداً من بين القبائل في الصومال ويتركز أبناء هذه القبيلة في المنطقة الخصبة الواقعة في نهري جوبا وشيلي وكانت قبيلة الساب التعبير تقليدياً من القبائل المستقرة التي لا تعتمد على الارتحال بحثاً عن المراعي والمياه بل أنها تعتمد على حياتها على زراعة المحاصيل (3) .

(1) -أصول سكان الصومال ، متحصل عليه من : <http://www.stattimes.com/t=179441343>

(2) -محمد فاهية ، خصائص المجتمع الصومالي ومميزاته متحصل عليه من :

<http://www.samaliatodnews.com,port>

(3) -حسام الدين جاد الرب ، جغرافيا الوطن العربي ، القاهرة ، دار المصرية اللبنانية ، 2011، ص291 .

المطلب الثالث : طبيعة النظام الصومالي :

حينما استقلت الصومال الايطالي والصومال البريطاني تم اتحادهما في 1960 وكونا جمهورية الصومال ، وتم انتخاب ادم عبد الله عثمان رئيسا للجمهورية الجديدة .

وتم تأسيس جمهورية الصومال الديمقراطية المبنية على التعددية الحزبية وكانت الانتخابات البرلمانية للجمعية الوطنية (123 مقعد) تعقد كل أربع سنوات ، وبلغ عدد الأحزاب المتنافسة 86 حزبا وظل هذا الأمر سائدا حتى 1969 ، حينما اختير محمد سياد بري رئيسا للمجلس الأعلى للقيادة الثورة بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بالنظام السابق .وغير اسم الدولة إلى جمهورية الصومال الديمقراطية وأصبحت كل السلطات الحكومية في يده ويد مجلس الثورة

-وكانت هناك محاكم للأقاليم والمقاطعات ، إلا أن الإعلان الصومال دولة اشتراكية صاحبة إصدار عدد من القوانين مثل قانون الحفاظ على امن الدولة في 1970/09/10 ، وقانون امن المجتمع 1970/11/1.

-كانت الصومال مقسمة إلى ثماني مناطق حتى 1973 ، وكانت هذه المناطق مقسمة إلى 47 إقليما وضمن هذه الأقاليم 83 بلدية فرعية وكان من حق البلديات فرض ضرائب وتخطيط المدن والقيام بالخدمات العامة .

-وفي عام 1973 زاد عدد المناطق إلى 14 منطقة وأصبحت مقديشيو محافظة قائمة بذاتها وكان مجلس الثورة هو الذي يختار المسؤولين عن الإدارة هذه المناطق والأقاليم الفرعية .⁽¹⁾

⁽¹⁾-جمهورية الصومال متحصل عليه من : <http://www.startimes.com>

نظام الدولة :

1-رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وينتخب بالاقتراع السري في المجلس الوطني ولا بد من أن يتوفر لانتخابه أغلبية ثلثي الأعضاء ، ويؤدي عند توليه مهام منصبه قسما لولاء الدولة أمام المجلس الوطني ويشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مسلما من أب وأم من أصل صومالي وان يكون له حق الانتخاب وتقل سنه عن خمس وأربعين سنة. ،مدة رئاسة رئيس الجمهورية ست سنوات ولا يجوز تجديد انتخاب الرئيس إلا مرة واحدة

2- المجلس الوطني:

هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية ويحدد القانون عدد الأعضاء كما ينضم طريقة الانتخاب العام الحر المباشر والسري و كل مواطن له حق التصوية ولا تقل سنة عن خمس وعشرين سنة ، وقت الانتخاب ينتخب المجلس الوطني لمدة خمس سنوات تبدأ من يوم إعلان نتائج الانتخاب، يجتمع المجلس الجديد لأول مرة خلال الثلاثين يوما التالية لإعلان نتائج الانتخاب ... الجمهورية حق حل المجلس الوطني قبل نهاية مدته ، إذا وجد:

إن المجلس غير قادر على أداء وظائفه أو كان يؤديها بطريقة تسيء ولا يجوز حل المجلس خلال السنة الأولى من مدته أو خلال السنة الأخيرة لرئاسة رئيس الجمهورية⁽¹⁾.

(1)-دولة الصومال ،متحصل عليه من : <http://www.homsna.com/kgaw/edge/somalia.htm>

الحكومة :

تتولى الحكومة السلطة التنفيذية

تتكون الحكومة من رئيس الوزراء ، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء ويعزله ويعين الوزراء ويعزلهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء

القضاء:

الوظيفة القضائية يتولاها القضاء السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية والمحكمة العليا هي أعلى هيئة في الجمهورية ولها السلطة القضائية على كل إقليم الدولة

التقسيم الإداري :

18 منطقة أو محافظة هي :

*مقديشيو *البنادر *جويا السلفي *الوسطى

*جدو *باي *شبيلي السفلى *هيدان

*بكول *جدجدون *مدوق *نجال

*سول *شمال شرق (بري) *شيلي الوسطى

*سناك *شمال الغربي *عودل (1).

(1) –ibid

المبحث الثاني : تطور الأزمة في الصومال :

لقد شهدت الصومال منذ استقلالها في 1960 العديد من الأزمات على الصعيد الداخلي والخارجي ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين ، تطورت الأزمة في الصومال ، وأصبحت تتم بالنزاعات المسلحة الداخلية والتي يغلب عليها الطابع القبلي .

المطلب الأول : الأزمة الصومالية :

بداية النزاع والأزمة في الصومال كان منذ التسابق الاستعماري لبسط النفوذ على الصومال وقد بدأ الصراع الأوربي في منطقة القرن الإفريقي من أواخر القرن 19 ، ومن هنا فقد بدأت أزمة الشعب الصومالي ، حيث انه من أول يوم وضع فيه الأوربيون إقدامهم على ارض وحاربوا المجاهدين الذين حاولوا التصدي للأطماع الاستعمارية التي مورست ضد هذا الشعب ولقد أدت هذه الأساليب في النهاية إلى تقسيم الأراضي الصومالية إلى 5 اجزاء لإضعاف القوة الإسلامية في منطقة القرن الإفريقي ، ولقد حقق الاستعمار أهدافه بزرع بذور الصراع ، وبعد الاستقلال لم يتغير الوضع بل ازداد سوءا وتعقيدا أكثر مما كان في العهد الاستعماري .

وذلك أن القيادة الوطنية الجديدة لم تحاول وضع سياسة جديدة تتناسب مع هذا الشعب .

أما المرحلة الثانية التي يمكن تصنيفها ضمن الأزمة الصومالية وتطورها فهي فترة الحكم العسكري في الصومال من عام 1969-1990 وذلك من خلال الخلعة التي أحدثها النظام في المجتمع الصومالي وفي فترة الحكم العسكري (1).

اندلعت الحرب بين الصومال وأثيوبيا ، ولقد الغي كسياد بري الرئيس في تلك الفترة الاتفاقية المبرمجة مع الاتحاد السوفياتي بعد اتجاه الأخير للانحياز لأثيوبيا .

واتجه نحو أمريكا عام 1978 وتحول إلى الرأسمالية ووقع اتفاقية مع الو.م.أ. تحصل بموجبها الو.م.أ على تسهيلات عسكرية في الموانئ والمطارات الصومالية وبدأت أمريكا تقدم دعماً مالياً لنظام سياد بري ومنذ نتائج تلك الحرب

تدمير القوة العسكرية الصومالية

حدوث محاولة انقلابية ضد حكم سياد بري عام 1978

تغيير السياسة الخارجية الصومالية

ولقد كان هناك عوامل رئيسية كان لها أكبر الأثر في التمزق الداخلي في الصومال وتشمل هذه

العوامل : البنية الاجتماعية والدكتاتورية السياسية والتدهور الاقتصادي

وقد أدت هذه العوامل إلى التأثير سلباً على دخول الغالبية العظمى من الصوماليين

(1) ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية في ظل النزاعات ، مصر، دار القومية العربية للثقافة والنشر

(د س ن) ، ص 53 .

وقد أقامت الدول الغربية صاحبة المصلحة في الصومال خاصة إيطاليا وبريطانيا المساعدات لنظام سياد بري ، وفي نفس الوقت قدمت الو.م.أ أو القوى الغربية المساعدات المادية والسياسية لبعض التجمعات المعارضة لنظام سياد بري.

أما المرحلة الثالثة وكانت عندما اشتدت المعارضة الصومالية لنظام بري وبعدها تم إسقاط النظام عن طريق الثورة الشعبية المسلحة وتولي على مهدي محمد السلطة رئيسا مؤقتا ، رغم ذلك فان الصراع لم ينته

إذ أن الجنرال محمد فرج عيديد رئيس المؤتمر الصومالي الموحدة ظل رافضا وناقما على (علي محمد مهدي) ومن ثم بدأت الصراعات الدموية تتفاقم بين الفصائل المتحاربة .ومن هنا أصبحت الصراعات السياسية والاتهامات المتبادلة بين الأطراف أسلوب من أساليب الصراع القبلي المتبادلة بين الأطراف أسلوب من أساليب الصراع القبلي .

-ويمكن القول أن أزمة الصومال سببتها عوامل عديدة تتمثل فيمايلي :

- 1- طبيعة المجتمع العرقي القبلي
- 2- الهيكل الاقتصادي للدول النامية الذي يتسم بالضعف
- 3- التخلف السياسي المتمثل في سيطرة الزعيم أو جماعته على مقاليد السلطة
- 4- عنصر التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية
- 5- الأزمة الاقتصادية وازدياد ديون الخارجية
- 6- انخفاض الدخل الفردي مقابل ارتفاع الأسعار وكثرة البطالة⁽¹⁾.

(1)-ربيع عبد العاطي ، مرجع سابق ،ص175 .

المطلب الثاني: أسباب الأزمة في الصومال

إن الأزمة في الصومال لها أسباب عديدة التي لها الفضل في اندلاع الحرب الأهلية في الصومال

نذكر منها :

الأسباب الداخلية : وتتمثل في مجموعة من النقاط

تأثير المواريث الاستعمارية : بحيث أن مؤتمر برلين لعام 1885 قد قسم الصومال إلى 3 أقاليم فوزعت على 3 دول أوربية استعمارية كالأتي : الصومال الفرنسي (جيبوتي الصومال) والصومال الغربي اوغادين والجنوب الشرقي لبريطانيا وقد أدى هذا التقسيم إلى صراعات بين الصومال وجيرانه وفجوة داخلية بين شماله وجنوبه بعد الاستقلال الرسمي لعام 1960 خصوصا مناشرات ومطالبات بتجميع وتوحيد صومالاتها الخمسة في إطار الدولة الصومالية الموحدة

الأسباب السياسية :

فشل الدولة الصومالية هذا السبب في معاناة الشعب الصومالي حالة من المفوضية والاضطراب السياسي وسط حرب أهلية الدائرة منذ 1991 أسفرت عن سقوط الدبابات الامريكية .
ومن الأسباب السياسية أيضا فشل التجربة البرلمانية عام 1960 إلى غاية 1969 حيث امتازت هذه الفترة باستمرار الصراع لسوء ممارسة السلطة من جانب البرلمان عن إقليم الصومال الايطالي سابقا والتي غلبت عليه النزعة القبلية العشائرية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ إبراهيم احمد نصر ،دراسات في العلاقات الدولية ، القاهرة ،دار النشر المصري ،2010،ص110

الأسباب الاجتماعية :

تناولت الولاءات التحتية إلى النزاع الحالي في الصومال له جذوره الكامنة على ما يدور في الثقافة السياسية الاجتماعية الصومالية وخصوصا فيما يتعلق بنظام العشيرة فقد قالت العشائر بعضها البعض في كافة أنحاء البلاد الصومالية كما لا ننسى السبب الاجتماعي الذي يلقي بثقاله على البلاد الصومالية وهي الهاوية ، وهي اكبرا لعشائر الصومالية وتستوطن في الإقليم الأوسط ولها فروع في جنوب الصومال وإقليم الحدود الشمالي وفي إقليم الصومال الغربي للاوغادين.

الأسباب الخارجية :

التحولات في النظام الدولي منذ أواخر الثمانينات وذلك حيث يبدو واضحا أن الصومال وقد استمرت في عملية الاستقطاب الدولي خلال الحرب الباردة توجهات وتأثيرات القوة الإقليمية فالظروف والمتغيرات الإقليمية ظلت تسير باتجاه تأجيج الحالة الصراعية في الصومال .⁽¹⁾

كما أن الترتيبات الدستورية الجديدة تضمنت نظاما معقدا يشمل القبلي العشائري على مستوى الوطن حيث أن هذا النمط عكس التعددية الانقسامية وساعد على تعاضم المشكلة الاندماجية ورسخ الانقسامات والولاءات القبليّة في الصومال .

⁽¹⁾ -الحرب في الصومال، متحصل عليه من : <http://www.moqatel.com>

الأسباب الاقتصادية :

تعد الصومال واحدة من أفقر الدول العالم طبقا لمعيار الأمم المتحدة من الدول الأكثر فقرا في العالم وان كان العامل الايكولوجي المتمثل في فقر البيئة والموجات المتعاقبة من الجفاف والتصحر وقد أثرت تأثير مباشر على اقتصادية الدولة الصومالية حيث تسببت السياسات التي انتهجتها لإعادة بناء الاقتصاد القومي إلى تلك الحالة ومن مظاهر ذلك :

تركز على أداء النظام الحاكم تجاه التحول الاقتصادي وفي التنمية الاقتصادية على إجراءات تأمين التجارة الخارجية قطاع التمويل الخاضع للملكية معاناة القطاع الريفي وهو اكبر قطاع اقتصادي في الصومال يعاني من الإهمال الكلي سيطرت الطبقة التجارة الوسطى على قطاع الرعي وقد أدى إلى حرمان الرعاة المنتجين من فائض الإنتاج⁽¹⁾.

(1) - إبراهيم احمد نصر ، مرجع سابق ، ص110

المطلب الثالث : انهيار الدولة في الصومال

يعد انهيار الدولة الصومالية في أعقاب الإطاحة بحكم الرئيس سياد بري بتاريخ 21 جانفي 1992 احتدم الصراع بين العشائر والطوائف من أجل الحصول على زمام السلطة والسيطرة على مقومات الدولة المنهارة خاصة وان الأحداث التي واكبت سقوط حكم الرئيس سياد بري لم تجد من يلجمها أمام عدم وجود حكومة تسيطر على الوضع مؤقتا في الأراضي الصومالية وكشف هذا عن تناحر ما يزيد عن أكثر من أربعة عشر فصيلا صوماليا ، نذكر منها فصيل مؤتمر الصومال الموحد بزعامة الجنرال فرح عيديد وفصيل التحالف الوطني لإنقاذ الصومال بزعامة مهدي محمد الأمر الذي جر دولة الصومالي إلى مأساة حقيقية سميت بمأساة الصومال .

ويشير انهيار الدولة في الصومال إلى تساؤلات عديدة بشأن الأسباب الكامنة وراء هذا الانهيار وواقع هذا الانهيار يعود إلى اعتبارات هيكلية طويلة المدى واعتبارات أخرى قصيرة المدى مرتبطة بالملابسات التي صاحبة الانهيار ونظام الحكم واعتبارات الهيكل لا تبرز فقط انهيار الدولة ولكنها تفسر أيضا أسباب اندلاع الحرب ، وأما الاعتبارات قصيرة المدى فهي الأكثر أهمية في تفسير انهيار الدولة الصومالية ⁽¹⁾ وهناك عاملين رئيسيين لعبا دورا محوري بدرجة اكبر من غيرهما في انهيار الدولة الصومالية ويتمثلان في :

إعلان مؤتمر الموحد لتصيب رئيس مؤقت وحكومة مؤقتة بشكل منفرد ، وبدون تشاور مع باقي وسائل المعارضة .

(1) -كشيدة الطاهر ، التدخل الإنساني وتأثيره على مبدأ السيادة ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة 2011، ص150

الانقسام العنيف داخل المؤتمر الموحد بين كل من علي مهدي وفارح عيديد. وقد لعب هذا السببان دورا محوريا في انهيار الدولة الصومالية لأنها حالا دون الاتفاق على تشكيل حكومة مركزية جديدة تتمتع بالشرعية والقبول من جانب كافة الفصائل السياسية في البلاد.

ولدى تحليل دور هذين السببين في انهيار الدولة والمجتمع في الصومال يبدو واضحا أن المخاطر الانفرادية التي قام بها المؤتمر الصومالي الموحد كانت السبب الأكثر أهمية في تأجيج الخلافات والتناقضات فيما بين جماعات المعارضة الصومالية، فمع أن المؤتمر الموحد كان قد دعا كافة جماعة الإطاحة للمشاركة في مؤتمر مصالحة وطنية عقب الإطاحة بنظام الرئيس سياد بري إلا أن المؤتمر قام فجأة ومن جانب واحد بتعيين علي مهدي محمد وهو احد أعضاء جماعة البيان رئيسا مؤقتا للبلاد مع إن المؤتمر أكد انه لا يعترف بتشكيل حكومة دائمة إلا أن الجماعات الأخرى اعتبرت هذه الخطوة بمثابة محاولة من جانب المؤتمر لتقليص مشاركتها في السلطة⁽¹⁾.

وبرغم من تعيين وزراء من غير عشيرة الهاوية في الحكومة وفي فيفري 1991 ، جرى تعيين عمر عوتاغال، رئيس للحكومة ونظرا لان هذه الخطوة لم تأت نتاجا لتوافق عام بين الفصائل الصومالية فانه لم يكن لها أي تأثير فعلي على الأرض ولم يكن لهذه الحكومة أي سلطة حقيقية في مختلف مناطق السلطة ولا حتى داخل العاصمة مقديشيو ، كما أثارت احتجاجا عنيفا داخل المؤتمر الموحد ذاته حيث رفض محمد فارح عيديد تنصيب علي المهدي رئيسا مؤقتا للبلاد والأكثر خطورة من ذلك هذه الخطوة أدت إلى إعلان الحركة الوطنية الصومالية انفصال الشمال وتأسيس جمهورية ارض الصومال برئاسة عبد الرحمان علي تور في ماي 1991 .

(1) - حنان دريسي ، مرجع سابق ، ص 109 .

أما في جنوب الصومال فان الرئيس سيادبري حاول استعادة سلطته من خلال تأسيس جماعة الجبهة الوطنية الصومالية والتي أصبحت المعبرة عن عشيرة الماريحان .

وقد أدت هذه الصراعات إلى الحيلولة دون تأسيس حكومة مركزية مستقرة في مقديشيو جنبا إلى جنب من شيوع ممارسات السلب والنهب وتقسيم العاصمة وباقي أرجاء البلاد فيما بين لواردات الحرب والفصائل المتصارعة وهو ماشكل المعالم الرئيسية لانهايار الدولة في الصومال

لقد أدى انهيار الدولة في الصومال إلى نشوء حالة استثنائية فريدة على الساحة الدولية على مدى العقد ونصف الماضيين ، إذ أصبحت الصومال الحالة الوحيدة التي شهدت انهيار كاملا وممتدا للدولة في ظل الحرب الأهلية ، وانقسم المجتمع الصومالي إلى عدد من المجتمعات المحلية المنفصلة عن بعضها البعض والتي لا توجد سلطة مركزية واحدة تجمعها معا وكانت هذه المجتمعات تعيش حالة أشبه بحالة الدول المستقلة أو مناطق الحكم الذاتي ولم تنجح الفصائل في إطاحة بنظام الرئيس سياد بري في إقامة نظام الحكم مركزي جديد في البلاد (1).

(1) -حنان دريسي ، مرجع سابق ،ص110 .

المطلب الثالث : مؤشرات الفشل الدولاتي في الصومال

معايير فشل الدولة في الصومال :ولدت الأزمة الصومالية ،معبرا عنها بالافتتال الأهلي الطويل ،وتعثر العملية السياسية ،عجزا تجذر في بناء الدولة ،وطبع هيئاتها المدنية والأمنية المختلفة،وحال بينها وبين النهوض بوظائفها الأولية ،لتغدو في التحليل دولة فاشلة .وتجلى ذلك الفشل في المؤشرات الآتية

1-معدل نزوح اللاجئين (10/10).

2-تراجع درجة الشرعية التي تتمتع بها الحكومة (10/10).

3-انتهاك حقوق الإنسان (10/9.9).

4-التدهور الاقتصادي (10/9.6).

5-تضاؤل نطاق سيطرة قوات الأمن (10/10).

6-الانقسامات داخل النخبة الحاكمة (10/10).

وفي السياق نفسه نلاحظ تعاظم المخاطر التي تستمر في تهديد امن الإنسان في الصومال،لا تقتصر أشكال القيود المفروضة على حريات المدنيين بالضرورة على الاعتقال والسجن،وليس ثمة دلائل على حكم القانون بل على عكس ذلك ،شاعت حالة الفوضى والخروج على القانون وساد الخلل والتخبط حتى في الإجراءات القمعية ،وراحت الأطراف المتناحرة تلجأ،في كثير من الأحيان ،إلى أساليب عنيفة في ممارسة الاضطهاد.فالأجهزة القضائية لا تقوم على أسس راسخة في معظم أنحاء البلاد ولا تركز على أصول قانونية ،ولا تطبق أحكام القانون بل أنها،ببساطة،قد لا تكون موجودة على الإطلاق⁽¹⁾.

(1) -اسعد طارش عبد الرضا ، الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة ،عمان ،دار المناهج للنشر والتوزيع

فعلى صعيد العوامل السياسية المحلية، المحفزة لفشل الدولة في الصومال ،يمكن القول أن سلطوية النظام السياسي لدولة ما بعد الاستقلال، وتحديدًا في عهد الرئيس سياد بري ،كان لها الأثر الكبير في القضاء على فرص على فرص إقامة مجتمع مدني،أساسه المواطنة يمكنه ضمان التعايش الأهلي أو التحفيز على خياراته،فقد تم إلغاء الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية المستقلة ،واستبدلت بأطر خاضعة مركزيا للسلطة السياسية ،ومؤتمرة بمشيتها.وعمليا،كانت الأطر المستحدثة أطرا قسرية،خاوية من أي مغزى تمثيلي

وكما هو معلون فان التجربة الديمقراطية بدون أرضية أو خلفية لنظام الحكم،والتي من الممكن أن تدخل البلاد في فوضى عارمة ،إذ لم تأخذ الدورة أو المراحل التي يتطلبها ميلاد الأمم والدول كذلك مارس نظام سياد بري استحواذ قبلي ،جرى فيها محاباة قبليته على حساب القبائل الأخرى ،وثمة من يرى أن الحرب الأهلية التي تميز الدول الفاشلة تتجم،عادة عن عدوات متجذرة داخل (أو حيال)الأقليات اللغوية أو الدينية أو العرقية ،كذلك دخوله في صدام سافر مع الدين،على نحو لم تألفه اغلب التجارب المماثلة في الوطن العربي.وهو ما دفع باتجاه التآكل السريع لشرعيته ،كذلك فرضه نظام للإرث يساوي بين الرجل والمرأة،الأمر الذي عنى صداما مباشرا مع عامة المجتمع الصومالي

ضعف الوحدة الترابية: كان من نتائج الحرب الأهلية التي مرت على الصومال هو ضعف وتشظي وحدته الترابية على نحو مبكر ،إذ تم تقطيع أوصاله،فعلى سبيل المثال فان شمال الصومال ،ومنذ العام

1991 أصبح تحت مسمى (ارض الصومال)⁽¹⁾.

(1) - اسعد طارش عبد الرضا،مرجع سابق، ص246

انعدام السيادة الوطنية: يتجلى البعد الآخر لفشل الدولة في الصومال بتآكل السيادة الوطنية، إن من خلال انتهاكها القسري أو المقنن دولياً، أو عبر التخلي الطوعي عنها. فمن جهة هناك توغل أثيوبي دائم في الحدود الصومالية، غالباً ما تجري خلاله السيطرة على مناطق حدودية من أجل مطاردة الجماعات الصومالية المسلحة. ومن جهة أخرى، أقر مجلس الأمن الدولي منذ عام 2008 للدول كافة حق إرسال قوات مسلحة مشتركة للمياه الإقليمية الصومالية من أجل مطاردة القرصنة .

وأجاز لهذه القوات العبور إلى اليابسة الصومالية متى كان ذلك ((ضرورياً)) وأياً كان الأمر تتعدى مقتربة انتهاك السيادة أو التخلي الطوعي عنها، الظواهر والأحداث المباشرة، لنتمدد إلى الإكراه السياسي، والتدخل في صياغة القرار الوطني، ودعم قوى المعارضة، ولا سيما المسلحة منها هذا فضلاً على بعض الشروط المرتبطة بالتمويل أو القروض الأجنبية، وفي المحصلة، ما يتعلق بالصومال فإن هامش السيادة المتبقي لديه لا يمكن وصفه إلا بالقشري.

عدم وجود آليات لفرض النظام: يتمثل التجلي الآخر لفشل الدولة الصومالية بفقدانها آليات الضبط الأمني، القادرة على فرض النظام والقانون، إذا لا توجد لدى الصومال قوات نظامية يعتد بها، سواء لحفظ النظام العام، أو لمواجهة الحركات المسلحة، أو لحماية الحدود الدولية، أو تأمين المياه الإقليمية وبفعل وهن الدولة العسكري تمكنت المعارضة المسلحة، وتحديدًا حركة الشباب والحزب الإسلامي، من السيطرة على أغلبية التراب الوطني وحصرت وجود الدولة في بعض أحياء مقديشو، وبعض مناطق المحافظات الوسطى⁽¹⁾

(1) -الدولة الفاشلة في الدول العربية الصومال نموذجاً، متحصل عليه من :

انعدام الأمن وازدياد معدلات الخطر: يتمثل الرأي الخامس لفشل الدولة في الصومال بالارتفاع القياسي لدرجة المخاطر في البلاد، وانعدام الشعور بالأمن، والاحتمال المتزايد لدى المدنيين بفقد الحياة، فعلى خلفيات الصراعات الدائرة بين المجاميع المختلفة ويصاحبها غياب لحالة النظام العام وازدهار تجارة السلاح، فقد تسبب الصراع الدائر في الصومال بمقتل عشرات الآلاف منذ بداية العام 2007، كما أدى لتشريد أكثر من مليون ونصف المليون شخص من مناطق سكانهم

ازدياد معدلات الهجرة: تمثل البعد السادس لفشل الدولة الصومالية تمثل بموجات النزوح البشري الكبير النطاق، سواء أكانت بالعبور للدول المجاورة، أو تنقلا بين الأقاليم المختلفة، وهذا النزوح الحاد لم يسبق له مثيل في التاريخ الصومال المؤشر السابع للدولة الصومالية، هو ضعف أن لم نقل انعدام مؤشرات التنمية، سواء في إطارها العام أو البدائي، إذ يعد الصومال احد افقد بلدان العالم، وأكثرها بؤسا ومعاناة. على الصعيدين الاقتصادي والمالي، فقد بلغ ناتجة القومي الإجمالي في العام 2008 نحو خمسة مليارات. ويعادل ذلك الرقم ما مقداره (1%) من ناتج الأرجنتين، وهي دولة متوسطة بالمعيار الاقتصادي، ويبلغ عدد سكانها نحو (40) مليون نسمة. كذلك لم تتجاوز قيمة صادرات الصومال (300) مليون دولار حسب مؤشرات العام 2006 وهو يقع بهذا العدد في المرتبة (176) عالميا ولا تتجاوز حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالصومال (600) دولار، وفق مؤشرات عام 2008 ويقع الصومال على الصعيد في ذيل قائمة دول العالم، إذ يأتي في الترتيب⁽¹⁾.

⁽¹⁾ فشل مشروع المصالحة بين الأطراف الصومالية المتصارعة، متحصل عليه من :

http://www.marebpress.info/articles_Ingarabicprint1141.php

(225) من أصل (229) دولة ومنطقة مصنعة عالميا . هذا في إذ أن المتوسط العالمي لدخول الفرد السنوي يبلغ عشرة آلاف وأربع مئة دولار ، ويرجع البنك الدولي أن أكثر من (40%) من الصوماليين يعيشون في فقر مدفع (اقل من دولار واحد في اليوم) وتقريبا 75 % من العوائل تعيش على (اقل من دولارين في اليوم) ونحو ثلثي الشباب الصوماليين من دون وظائف وفي إحصائية أخرى تعبر بشكل واضح على انخفاض معدل دخل الفرد الصومالي والذي بلغ (120) كحصة للفرد الواحد من الناتج القومي الإجمالي وتؤكد دراسات المنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة (الفاو) للأغذية والزراعة والتي صدرت في آب 2009 أن عدد الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في الصومال قفز بنسبة (5.17%) خلال عام واحد ، يصل إلى (76.3) مليون نسمة.

وقد تتباين النسب اللاسيما فيما يتعلق بدخل الفرد في الصومال ، وذلك لعدم وجود الإحصائيات الدقيقة ، بسبب كل الأوضاع الأنفة الذكر والتي يمتاز بها الصومال .

ويعد الصومال الدولة السادسة عالميا من إذ وفيات الأطفال عند الولادة ، بمعدل (109) طفل لكل مولود ، وفقا لمؤشرات عام 2009 . وفي إحصائيات أخرى تتعلق بفعل الولادات إذ بلغ (9.42) بالألف وكذلك معدل الوفيات بين الأطفال بلغ (3.116) بالألف ، ومعدل الحياة للرجال (34) سنة والنساء (48) سنة وتدل هذه الأرقام على أوضاع صحية قاسية وصعبة ومتخلفة وبالوقت نفسه ، لا سيما إذا ما علمنا بان عدد الأفراد لكل طبيب واحد هو (290.14) نسمة⁽¹⁾.

(1) – اسعد طارش عبد الرضا، مرجع سابق، ص 247

انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي: أما العنصر الثامن لفشل الدولة الصومالية فيتمثل بالفساد المالي والإداري، وبلوغه مستويات عالية جدا، وفقا لمقاييس الدولية. إذ سجل الصومال (1.1) نقطة في عام 2009 على مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية العالمية. وتدرج درجات المقياس من صفر (فساد مرتفع - مستشري) إلى (10) (غياب الفساد) وسجل الصومال أدنى نقاط، مع ميانمار من بين 180 في عام 2009 كما في عام 2007

وفي آذار 2010، قدم تقرير أممي صور قاتمة عن أنظمة عمل برنامج الغذاء العالمي (WFP) واليائه في الصومال، إذ أن الأساليب المستخدمة للمناقصات التي يعرضها للجهات التجارية الشريكة غير شفافة ما يعطي فرصة كبيرة لمقاولين فاسدين في استغلال المعونات الأساسية

ومع بداية القرن الحادي والعشرون ما زال الصومال بدون دولة. فقد مرت الصومال بحقبة تاريخية من سواء الحقب التي مرت عليها منذ استقلالها، وهي حقبة الحرب الأهلية والتي دامت منذ عام 1991 وحتى وقتنا الحاضر وكانت هذه الحرب الأهلية نتيجة عوامل داخلية وأخرى إقليمية وثالثة دولية إلا أن استمرارها ارتبط بالعامل الداخلي وهو التنافس القبلي بين أبرز القوى القبلية. وقد بذلت محاولات متعددة للمصالحة لم تسفر عن نتائج ايجابية على طريق المصالحة⁽¹⁾.

(1) - اسعد طارش عبد الرضا، مرجع سابق، ص 248

الفصل الثالث

المجهدات المحلية والإقليمية والدولية

لإعادة بناء دولة الصومال

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

الفصل الثالث : الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

ارتبط اسم الصومال منذ العام 1991 بمجموعة من المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والكوارث الإنسانية حيث أصبحت الساحة الصومالية مرتعا للتدخلات الدولية والإقليمية ، بؤرة لعدم لاستقرار الأمني على المستويين المحلي والإقليمي ، وعنونا للتدهور الإنساني فيها .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

المبحث الأول : الجهود المحلية والإقليمية ودولية لإعادة بناء دولة الصومال :

شهدت الأزمة الصومالية منذ اندلاعها ، لا سيما منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري في عام 1991 العديد من المواقف المختلفة ، مما أسهم في تعقيد الأزمة الصومالية واتخاذها أبعاد متنوعة

المطلب الأول : المصالحة الوطنية

ظل الصومال في فوضى عارمة وحروب أهلية مستعرة، كانت فيه الهيمنة لبارونات الحرب ورؤساء الميليشيات الهمجية المدججة بالسلاح والعصابات الإجرامية التي تميزت بالسطو والقرصنة وإزهاق الأرواح البريئة ونهب الأموال ، وانتهاك الأعراض الأمر الذي أدى إلى أوضاع مأساوية و كارثة إنسانية رهيبة

-إن حصار سنوات الفوضى والحرب الأهلية...حيث يقدر عدد ضحايا الحرب الأهلية بالإضافة إلى الآثار الناجمة عنها من مجاعة وأوبئة فتاكة بمئات الآلاف علاوة على أضعاف ذلك من الجرحى والمصابين المعاقين ، وتعتبر الآثار السلبية للحرب والفوضى وانعدام الأمن والاستقرار على النمو الاقتصادي والإنتاج الوطني والتنمية البشرية بصفة عامة رهيبة وفظيعة جدا .

-إن المصالحة الوطنية بدأت مع بداية الحرب الأهلية عام 1991، وقد أقيمت العديد من المؤتمرات في خارج البلاد إلى جانب عشرات المؤتمرات بين العشائر الصومالية التي عقدت داخل البلاد ، وان معظم هذه المؤتمرات لم تنجح في إيقاف شلال الدم وإنهاء الصراعات القبلية على السلطة والثروة (1).

(1) -المصالحة الوطنية ، متحصل عليه من : www.aljazeera.net

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

أهم مؤتمرات المصالحة في الداخل

لم تكن جهود المصالحة مقتصرة على المبادرات الإقليمية والدولية إلا أنه كان هناك جهودا محليا لتسوية الخلافات بين الفرقاء السياسيين وإنهاء الصراعات القبلية، عقدت مؤتمرات مصالحة وطنية في كل من مقديشو ومدينة غروي في الشرق، بونت لاند، وبرعو في الشمال صومالاند. ومن أبرز هذه المؤتمرات:

مؤتمر برعو عام 1991

ماي عام 1991 نظمت عشائر القاطنة في شمال غرب الصومال مؤتمر مصالحة عامة لإنهاء القتال الدائر آنذاك في تلك المنطقة وتسوية الخلافات بين العشائر والبحث عن تقرير مصير ومستقبل هذا الاقليم، هل يبقى ضمن جمهورية الصومال أويختار الانفصال؟. شاركت في هذا المؤتمر قيادات من الجبهات المسلحة، وزعماء وشيوخ العشائر والسياسيين، وممثلون من المجتمع المدني في مناطق الشمال. وانتهى المؤتمر في 18 ماي عام 1991 بالاتفاق على إعلان المناطق الشمالية دولة مستقلة عن باقي الصومال، كما تم الاتفاق على مسودة الدستور المؤقت، وانتخاب عبد الرحمن أحمد علي رئيسا لأرض الصومال، وحسن عيسي جامع نائبا له. منذ ذلك الحين تتمتع هذه المناطق بنظام سياسي مستقر وبأمن لا يتوفر في المناطق الأخرى للبلاد .

مؤتمر غروي 1998

العاشر من شهر مارس 1998 إلتأم في مدينة غروي شمال شرق الصومال مؤامر مصالحة عامة لإنهاء الصراعات بين الفرقاء السياسيين والعشائر، والبحث عن المستقبل السياسي لتلك المناطق. وشارك في المؤتمر الذي استمر يومين أكثر من ٢٥٥ عضوا من جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي في تلك المناطق ومن أبرز نتائج هذا المؤتمر ما يلي: 1- الاتفاق على حل الخلافات بينهم بالطرق السلمية 2- البقاء ضمن جمهورية الصومال عكس المناطق الشمالية 3 - إنشاء كيان خاص لهم سمي بولاية بونت لاند 4- تشكيل برلمان للاقليم، وانتخاب الرئيس الصومالي الأسبق العقيد عبدالله يوسف رئيسا للاقليم⁽¹⁾.

(1) -المصالحة الوطنية الصومالية قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج ، متحصل عليه من :

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

مؤتمر مقديشو عام 2007

نظم رئيس الصومال الأسبق عبدالله يوسف في 15 جويلية عام 2007 وبعد هزيمة المحاكم الإسلامية مؤتمر مصالحة وطنية شارك فيه سياسيون وممثلون من المجتمع المدني في الداخل والمهجر وزعماء وشيوخ من كافة العشائر الصومالية ولا سيما العشائر القاطنة في مقديشو. وكان الهدف من هذا المؤتمر الذي استمر في الفترة ما بين 15 جويلية 30 اوت 2007 إنهاء الخلافات بين العشائر الصومالية وحثهم على دعم الحكومة ووقف العمليات المسلحة ضد الحكومة والقوات الإثيوبية الموجودة آنذاك في مقديشو ومناطق بوسط وجنوب الصومال. لكن نتائج هذا المؤتمر لم تغير من الواقع شيئا وتواصلت العمليات المسلحة ضد الحكومة والقوات الإثيوبية، وشهدت مقديشو معارك ومواجهات عنيفة أسفرت عن مقتل مئات من الصومالين.

تحليل نتائج مؤتمرات المصالحة

كما أشرنا، عقدت في داخل البلاد وخارجه أكثر من ٢٠ مؤتمرا للمصالحة باءت كلها بالفشل ولم تتحقق مصالحة عادلة وشاملة تحظى برضا وقبول جميع شرائح المجتمع الصومالي ومكوناته القبلية والسياسية، كما أنها لم تكن كفيلة بأن يدرك العالم ورعاة مؤتمرات المصالحة في الإقليم أن أي محاولة لتحقيق المصالحة الحقيقية في البلاد تستلزم بالأساس إشراك كل الأطراف المتصارعة دون أي استثناءات، و عدم الانحياز لطرف على حساب بقية الأطراف. لا يخفى على المتابع للمجريات مؤتمرات المصالحة السابقة⁽¹⁾

(1)-ibid

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

والقارئ نتائجها قراءة متأنية أن أسباب فشل هذه المؤتمرات تعود إلي ثلاثة أمور:

1- إنها لم تكن شاملة وأن رعاة الإقليميين والدوليين كانوا يختارون المشاركين بشكل انتقائي دون مراعاة المصالح الوطنية إذ خيل للقائمين عليها أن مجرد اجتماع بعض الفصائل الصومالية الموالية لها المقربة منها على مائدة واحدة، وتوقيع اتفاقيات جزئية لتحقيق السلام سيعيد الاستقرار للبلاد.

في كل مؤتمرات المصالحة السابقة لم يتم الدعوة إلي جميع الجهات الفاعلة على الأرض ولم يكن يحصل التوافق على نتائجها حتى من قبل الأطراف المشاركة ما أدي في النهاية إلي صعوبة تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات وتطبيقها على الأرض. فعلى سبيل الميثال كانت أول محاولة للمصالحة بين الجبهات المسلحة في الصومال مؤتمر جيبوتي عام 1991، لكن تلك المحاولة تعثرت ولم تكمل بالنجاح وفشلت في انقاذ البلاد من الوقوع في المأساة المستمرة الي اليوم، لأن هذا المؤتمر، ضم فقط جبهة ما سمي بـ"مانفيسـتو" وشخصيات سياسية وتم الاستثناء من قيادات المعارضة المسلحة التي أسقطت النظام بقوة السلاح، ولم تعط الأولوية لجلبها في طاولة الحوار ما أدخل البلاد في دوامة العنف وفوضى عارمة باتت من الصعب الخروج منها عبر الوسائل السلمية ومؤتمرات المصالحة لأن كل قيادي سياسي حصل السلاح وجمع مليشيات من عشيرته وأصبح قادرا على عرقلة المؤتمرات ورفض نتائجها عبر تحريض عشيرته ضد العشائر الأخرى.

وكذلك في مؤتمر أديس أبابا لم يكن شاملا ولم يتم إقناع عبيد بنتائجها، وفي مؤتمر سودري كان خاصا للفصائل المقربة من إثيوبيا ومؤتمر القاهرة احتضن الفصائل المعارضة لسياسات إثيوبيا ومؤتمر عرتا تم استبعاد زعماء الحرب، وتهميش دورهم. أما مؤتمر الدوريت لم يستقرأ المنظمون الواقع جيدا وتجاهلون الإسلاميين، وهكذا دواليك...⁽¹⁾

(1) -المصالحة الوطنية بين الصوماليين، moga dishu center.com

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

2- عدم الجدية وغياب الحياد والدليل على ذلك ما فعلته يونيسكوم 1993 عندما تجاهلت عن مطالب عيديد، وما فعله ولد عبدالله ممثل الأمم المتحدة في مؤتمر جيبوتي 2008 عندما تجاهل مطالب الإسلاميين المعارضين لشيخ شريف. ولذلك تَعَقَّد الصراع في الصومال "لدرجة كبيرة، وطال أمد الأزمة وتشابكت الأحداث، وأصبح اللاعب الأساسي في هذا الصراع لم يعد ينحصر في الداخل، بل يرتكز جُلَّ تحركه على قوى إقليمية، اتخذت من الصومال ساحة لتصفية الحسابات، في غيبة شبه كاملة للقوى العربية والإسلامية التي أدرجت الصومال في ذيل قائمة اهتماماتها وألوياتها".

3- التركيز على تقاسم السلطة وبناء الدولة، فكل المؤتمرات المصاحبة التي عقدت للصوماليين كان الاهتمام منصبا في إيجاد اتفاق حول تقاسم السلطة بين القبائل المتناحرة وبناء شكل من أشكال الدولة دون مراعاة جوانب التنمية البشرية والاقتصادية التي كان ينبغي أن تعطى أولوية قصوى لإعطاء الشباب الذين كانوا وقودا للفتن والحروب بدائل تمنعهم من الانجرار إلي حمل السلاح وارتكاب الجرائم، ولهذا السبب لا تزال المواجهات القبلية على الماء والكأ وحطام السلطة تتكرر في أكثر من منطقة بالبلاد..(1)

(1)-ibid

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

المطلب الثاني :

أولا : المحاكم الإسلامية :

لقد مرت المحاكم الإسلامية بعدة مراحل في نشأتها وتطورها ، حيث أنها نشأت في أعقاب سقوط نظام سياد بري في الصومال عام 1991 باعتبارها آلية لتحقيق الأمن والاستقرار في المناطق التي كانت نهبا للفوضى ، ولقد كان الشيخ محمد معلم حسن " هو أول من طرح فكرة إنشاء محكمة إسلامية في جنوب مقديشو ، إلا أن فارح عبيد رفض الفكرة خوفا منها على نفوذه ، ثم برزت الفكرة مجددا عقب فشل عملية التدخل الدولي في الصومال (1992-1994) وكان يتم إنشاء هذه المحاكم على أساس قبلي أي من خلال كل قبيلة على حدة ، بحيث يكون نشاطها قاصرا على المنطقة التي تقطنها القبيلة ، كما يتم إنشاء ميليشيا مسلحة خاصة بكل محكمة لتوفير الحماية لها ، إلى أن قامت أثيوبيا بتوجيه ضربة عسكرية عام 1996 من أجل القضاء على جماعة الاتحاد الإسلامي والمحاكم الإسلامية في آن واحد بدعوى شن هجمات مسلحة داخل أثيوبيا .

كما حدث تطور بالغ الأهمية في مسار تطور المحاكم الإسلامية بانتخاب "عبد القاسم صلاح حسن " رئيسا انتقاليا للصومال عام 2000 حيث انه كان واحدا من الرعاة الرئيسيين لنظام المحاكم الإسلامية إلا انه بعد أحداث (2001/9/11) تم إنهاء حكومة عبد القاسم صلاح حسن بمنح مسؤولي هذه المحاكم نفوذا ومناصب سياسية ، ولقد أدت الضغوط المتزايدة عليه إلى قيامة بإعلان برنامج لدمج المحاكم الإسلامية في الأجهزة القضائية للحكومة ، بينما أدى انهيار الحكومة الانتقالية برئاسة عبد القاسم صلاح حسن إلى تعقيد تنفيذ هذا البرنامج وتزايد الصعوبات التي تواجه المحاكم الإسلامية⁽¹⁾.

(1) -محمود أبو العينين ،التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، القاهرة ،مركز البحوث الإفريقية ،2008،ص221.

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

وفي عام 2003 أدت الفوضى والصراع المسلح الذي اندلع في مقديشيو إلى إعادة تفعيل المحاكم الإسلامية ، وزيادة عددها حتى وصلت في عام 2005 إلى 13 محكمة إسلامية في مقديشيو ، ولقد باتت قوة المحاكم الإسلامية أوجها في عام 2005 عندما تم إنشاء اتحاد المحاكم الإسلامية ، كما تم اختيار الشيخ شريف شيخ احمد رئيسا للجنة التنفيذية لمسئولة عن إدارة المحاكم والشيخ حسن ظاهر عويس رئيسا لمجلس المحاكم الإسلامية وهو برلمان للمحاكم الإسلامية وذلك في 2006/6/25 وتستمد المحاكم الإسلامية عناصر قوتها من كونها تستند على ركيزة دينية تتجاوز الانتماءات العشائرية في المجتمع الصومالي ، كما أنها تستند أيضا على قاعدة اجتماعية واقتصادية متنوعة تضم رجال الدين ورجال وزعماء العشائر وفعاليات المجتمع المدني .

ولقد أدى نجاح المحاكم الإسلامية في تحقيق قدر من الاستقرار والأمن في اغلب أنحاء الصومال (وهو ما يتعارض مع مصالح أمراء الحرب في الصومال) إلى بداية المناوشات بين المحاكم الإسلامية وامتراء الحرب ، خاصة بعد قيام أمراء الحرب ببعض العمليات التي استهدفت العديد من قادة ومناصري المحاكم الإسلامية مثل اختطافهم وتسليمهم لـ u.s.a للمحاكمة ، وإعلان (11) من أمراء الحرب بينهم أربعة في الحكومة الانتقالية الصومالية بقيادة عبد الله يوسف تأسيس تحالف جديد باسم تحالف رؤساء السلام ومكافحة الإرهاب في 2002/2/18 لمقاومة المحاكم الإسلامية بدعوى ارتباطها بتنظيم القاعدة ، بينما تمكنت المحاكم الإسلامية من تحقيق انتصارات سريعة ومفاجئة ضد مليشيات التحالف ، وفرض سيطرتها على العاصمة مقديشيو (1) .

(1) -المحاكم الإسلامية في الصومال ،متحصل عليه من : <http://www.islamstory.com/ar/>

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

ومدينة جوهر وعدد من المناطق الواقعة في وسط وجنوب الصومال عقب عدة معارك بين الجانبين هو ما أثار مخاوف الحكومة الانتقالية الصومالية من إمكانية سيطرة المحاكم الإسلامية على الحكم في الصومال خاصة بعد تزايد شعبية المحاكم والانتصارات التي حققتها وهو ما دفعها إلى طلب نشر قوات تدخل أفريقية ثم طلب التدخل من الحكومة الأثيوبية ، وهو يؤدي إلى زيادة المحاكم الإسلامية بالرفض بدعوى أن وجود مثل هذه القوات في الصومال سوف يؤدي إلى زيادة الوضع السياسي ارتباكاً .

وتوعدت بالمقاومة المسلحة ضد أية قوات أجنبية تأتي إلى الصومال وهو ما حدث بالفعل عقب الأثيوبية بالتدخل العسكري في الصومال لدعم الحكومة الانتقالية الصومالية في 24 ديسمبر 2000، حيث انتصرت القوات الأثيوبية على قوات المحاكم الإسلامية انتصاراً سريعاً ، أدى إلى اختفاء السريع لقوات المحاكم الإسلامية ، التي سرعان ما عاودت ظهورها بقوة من خلال قيامها بالمقاومة العسكرية ضد القوات الأثيوبية الحكومية، عن طريق الهجمات اليومية المتواصلة على مواقع تلك القوات تتمكن فيها فصائل المقاومة من السيطرة على مدن في مختلف أنحاء الصومال والانسحاب منها كما اتبعت المقاومة في ذلك تكتيكات متنوعة مثل زرع الألغام وغيرها ، مما يشير إلى فقد قوات الاحتلال على السيطرة على الأرض وانسحابها إلى مناطق أخرى (1).

(1) -المحاكم الإسلامية في الصومال ، سد إفريقيا المنيع،متحصل عليه من :

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

المطلب الثالث : حركة الشباب المجاهدين :

ترجع جذور حركة الشباب المجاهدين إلى عام 1943 ،عندما برز في مقديشو حزب سياسي باسم وحدة الشباب ، والذي نادي بتحرير الصومال من الاستعمار كجزء من الوطن العربي والوطن الإسلامي الكبير ، بينما يعود تأسيس حركة الشباب المجاهدين في شكلها الحالي إلى العام 2003،غير أن كثافة نشاطها وتداول اسمها في الإعلام يعود إلى العام 2007 وقد ظلت الحركة توصف في البداية بأنها الجناح العسكري للمحاكم الإسلامية خاصة قفي فترة استيلاء المحاكم على أكثرية أراضي الجنوب الصومالي في النصف الثاني من العام 2006غير أن هزيمة المحاكم أمام مسلحي الحكومة الصومالية المؤقتة المدعومة من طرف الجيش الأثيوبي وانسحاب قيادتها خارج الصومال ، وتحالفها مع المعارضة الصومالية في مؤتمر اسمرال المنعقد في سبتمبر /أيلول 2007 كانت سببا وراء انشقاق حركة الشباب الصومالية عن المحاكم متهمة إياها بالتحالف مع العلمانيين والتخلي عن الجهاد في سبيل الله .

ولقد قاد الحركة ادن حاشي عيرو المكنى أبو حسين الأنصاري إلى أن قتل في قصف أمريكي فجر مايو/أيار 2008وتهدف الحركة إلى إقامة دولة إسلامية في الصومال وأصبحت حركة الشباب الصومالية اقوي فصيل صومالي مسلح منذ القضاء على المحاكم الإسلامية وقد شنت الحركة هجوما انتحاريا على مقر رئيس الوزراء الصومالي على محمد جيدي في 4جويلية (حزيران) 2008 على الرغم من شدة الحراسة حول منزله ، وقد أودى الهجوم بسبعة أشخاص خمسة حراس ومدنيين⁽¹⁾.

(1) - محمود أبو العينين،مرجع سابق ،ص222 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

كما يرجع الانقسام بين الحركة وبين المحاكم الإسلامية إلى الاختلاف فيما بينهما بشأن التفاوض مع القوات الأثيوبية والحكومة الانتقالية الصومالية ، حيث تنظر الحركة إلى القوات الأثيوبية على أنها قوات محتلة ولا يجب الحوار معها ، بل يجب الجهاد ضدها عن طريق استخدام القوة المسلحة التي سوف تجبرها على الانسحاب ، وتتنظر إلى الحكومة الانتقالية الصومالية على أنها حكومة مرتدة وعملية لأثيوبيا وان التفاوض معها لا يعنى سوى التنازل ، بينما ترى المحاكم الإسلامية خاصة جناح جيبوتي بقيادة الشيخ شريف شيخ احمد أن التفاوض معها خطوة هامة تمهد الطريق لوضع جدول زمني لانسحاب القوات الأثيوبية من الصومال .

*وكذلك تحالف إعادة تحرير الصومال :

لقد تم تشكيل لجنة عكفت شهرين لصياغة البرنامج السياسي وميثاق التحالف من اجل تلافي الأخطاء السابقة التي وقع فيها اتحاد المحاكم الإسلامية ، تلي ذلك انعقاد مؤتمر تحرير وإعادة تكوين الصومال في أسمرة واستمر المؤتمر تسعة أيام متوالية خاضت فيه الأطراف المجتمعة نقاشا جادا ، أثمر اتفاقا على برنامج سياسي وميثاق وطني وفي الرابع عشر من أيلول 2007 اختتم المؤتمر وأعلن عن إنشاء تحالف إعادة تحرير الصومال من الاحتلال الأثيوبي يضم جميع القوى المناهضة للاحتلال وعلى رأسها اتحاد المحاكم الإسلامية والبرلمان الحر والمغتربون الصوماليون والمجتمع المدني وبعض الشخصيات المرموقة .

ويعد أهم ما يميز تحالف إعادة تحرير الصومال انه أول تجمع سياسي يوحد جميع شرائح المجتمع الصومالي على مبدأ الاستقلال من الوجود الأثيوبي على غرار حزب وحدة الشباب الصومالي الذي أنشئ في 1943 لمواجهة الاستعمار الأوربي وقاد إلى الاستقلال منه 1960 م وبالتالي فان التحالف أعطى دفعة من الأمل للشعب الصومالي بان بالإمكان توحد القوى المناهضة للاحتلال ولو على قدر مبدئي من التوافق⁽¹⁾ .

(1) - محمود أبو العينين، مرجع سابق ، ص223 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

إلا أنه سرعان ما انقسم تحالف إعادة تحرير الصومال كعادة جميع القوى السياسية الصومالية إلى جناحين : جناح جيبوتي بقيادة الشيخ شريف شيخ احمد وجناح أسمره بقيادة الشيخ ظاهر حسن عويس وذلك بشأن اتفاق جيبوتي بين تحالف إعادة تحرير الصومال من جهة وبين القوات الأثيوبية والحكومة الانتقالية الصومالية من جهة أخرى ، حيث يرى جناح جيبوتي أن التفاوض يعد خطوة لخلخلة القوى المرتبطة بالاحتلال وخطوة للإمام في مسيرة إخراج قوات الاحتلال الأثيوبية وضرورة من ضرورات إعادة بناء الصومال بعد خروج قوات الاحتلال

بينما يرى جناح أسمره أن الاتفاق لن يخرج قوات الاحتلال الأثيوبية من الصومال ، بل قد يقدم غطاء لبقاء حالة الاحتلال والسيطرة الأثيوبية من خلال رجال الحكم الحالي ، كما أن الاتفاق يحمل إشارات على إدانة المقاومة التي جرت وتجري إلى الصومال ، وان تحرير الصومال يجب أن يتم عن طريق المقاومة . ويتضح لنا مما سبق أنه رغم الانتصارات التي حققتها المقاومة الصومالية على القوات الأثيوبية والقوات الحكومية الصومالية ، إلا أنه يتعين علينا الانتباه إلى أن المقاومة الصومالية عليها أن تحذر من إن هذا الانقسام قد يفتح الطريق نحو تحول حرب التحرير الجارية إلى حرب أهلية جديدة في الصومال على نحو أخطر ، حيث قد تقوم أثيوبيا واريتريا بتغذية هذه الحرب واستثمار هذه الانقسامات في المقاومة الصومالية (1).

(1) - محمود أبو العينين، مرجع سابق ، ص 224 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

المبحث الثاني: الجهود الإقليمية

1- أسهمت العديد من المنظمات الإقليمية، في اتخاذ مواقف إزاء مراحل تطور الأزمة الصومالية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة إدراكا منها لخطورتها وردود فعلها على محمل القضية الإفريقية وبالأخص على القرن الإفريقي.

المطلب الأول: دور الاتحاد الإفريقي :

أ- منظمة الوحدة الإفريقية :

لقد اعتمد موقف منظمة الوحدة الإفريقية في الدعوى إلى سياسي داخلي ودعوة أثيوبيا ودول الجوار للمعادلة والوساطة، كما أن منظمة اتخذت مثل هذا الموقف وقد قامت كينيا بمبادرة بدعم الاتحاد الأوروبي وفيما يلي توضيح لمثل تلك المبادرات:

أ- المبادرة المصرية الايطالية:

كان من ابرز المحاولات السابقة لإيجاد التسوية والمصالحة بين الفصائل المعرضة ونظام حكم "سياد بري" تلك المبادرة المصرية الايطالية عام 1989. وان لم يكتب لها النجاح، وتطورت فيها بعد سقوط "سياد بري" لتكون بيد الصوماليين فقط .

ب- مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية 1991: عقد مؤتمر في منتصف يوليو 1991 بجيبوتي بحضور لمقطع الفصائل الصومالية و بحضور مراقبين كل من منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية والمجموعة الإفريقية ورؤساء كل من جيبوتي وأوغندا، وكينيا وقد اصدر هذا المؤتمر بيانا ختاميا لأعماله متضمنا ما يلي:

1- شن حرب مسلحة ضد نظام سياد بري وتقديمه للمحاكمة .

2- وقف إطلاق النار ضد الفصائل الصومالية .

3- اعتبار الوحدة الوطنية مسالة مقدسة.(1)

(1) -الحرب الصومالية، متحصل عليه من : <http://www.moqatel.com>

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

ج- اتفاق كسمايو 1993: وقع زعماء الفصائل المتنازعة في كسمايو 16 اوت 1993 اول اتفاق لإنهاء القتال في جنوب البلاد ذلك رغبة في إنهاء الحالة بين قبائل الازواد وتمهيد الطريق تمام اختيار ممثلين لمناطق الجنوب في المجلس الوطني الانتقالي ،والتي سعت الأمم المتحدة تشكيلها بموجب اتفاق "أديس أبابا " في مارس 1993. واستهدف الاتفاق وقف إطلاق النار وفتح مدينة أمام جميع سكانها وتشكيل لجنة لتسوية الممتلكات المصادرة وإعادة كل شبر لأصحابه ولكنه قبل بالرفض من العديد من الأطراف الأخرى في الجنوب (1).

2-الاتحاد الإفريقي:

سعى الاتحاد الإفريقي منذ تأسيسه في عام 2002 إلى مواجهة الأزمات والمنازعات التي تحفل لها القارة الإفريقية ،سواء كانت ذات الطابع الدولي ثاو الداخلي ،ومن ضمنها الأزمة الصومالية التي سعت العديد من القوى و المنظمات الإقليمية الدولية إلى العمل على تسويتها والحد من تفاقمها. وقد عما الاتحاد الإفريقي على الاهتمام بالأزمة الصومالية منذ البدايات الأولى لتأسيسه .عام 2002 .

أولاً: القرارات المتعلقة بدعم عملية السلم والمصالحة الوطنية قبل جويلية 2008:

بمراجعة قرارات المجلس بشأن تأييده للحكومة الانتقالية ،وإدانة أعمال القتال في الصومال ،ودعوة الدول الأعضاء للالتزام بقرار مجلس الأمن 733(1992)بشأن حظر السلاح إلى الصومال ،يمكن التوصل إلى ما يلي:

على الرغم من تعقد وتشابك مصالح أطراف الصراع الداخلية (الحكومة الانتقالية،اتحاد المحاكم الإسلامية...الخ)كان لدى المجلس فرصة - خاصة خلال عامي 2003/2005- للحيلولة دون تدهور الوضع إلى ما أُل إليه (2).

(1) - ibid

(2) - مجدي جلال صالح ،دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا 2003-2009، القاهرة

المكتب العربي للمعارف 2015،ص143 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

إلا أنه قد تباطؤ في تسوية الصراع وتعامل معه - حتى النصف الأول من عام 2008 - انطلاقاً من دعمه فقط للحكومة الانتقالية المعترف بها دولياً على الرغم من إدراكه لافتقاده المصداقية والاعتراف الشعبي بها ودون تفهم المجلس لطبيعة الصراع وأطرافه ، إي أن المجلس تعامل مع الصراع خلال هذه الفترة من وجهة نظر خارجية لا من جهة نظر أفريقية ، ولذلك لم تحقق قراراته الخاصة بتسوية الصراع آنذاك مردوداً فعلياً يذكر .

ثانياً : القرارات المتعلقة بدعم عملية السلم والمصالحة الوطنية بدءاً من جويلية 2008 :

بمراجعة قرارات المجلس المتعلقة بتأييده لاتفاق السلم والمصالحة (اتفاق جيبوتي) الموقع عليه في 19 أوت 2008 ، وكذلك قراراته المتعلقة باعتماد قرارات القمطين الـ(30-31) غير العاديتين للإيجاد يمكن التوصل إلى مايلي :

تعامل المجلس مع الصراع بصورة أكثر واقعية خلال النصف الثاني من عام 2008 حيث أيد اتفاق جيبوتي المشار إليه والموقع عليه بين الحكومة الصومالية الانتقالية وبين تحالف تحرير الصومال، كما أيد أيضاً الاتفاق الموقع عليه بينهما في 26 أكتوبر 2008 ، واعتمد كذلك قرارات قمتي الإيجاد الـ(30-31) المشار إليهما سابقاً بشأن فرض عقوبات على كل من يعطل عملية السلم في الصومال وعلى النظام الحاكم لتعيينه رئيس وزراء بإجراءات غير دستورية ، وذلك لمحاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد التدهور الشديد للوضع الأمني برا وبحرا في الصومال .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى افتقار قرارات المجلس بشأن إدانة أعمال القتال في الصومال إلى التأثير الفعلي والآليات اللازمة لتنفيذها ، ولم نخرج عن كونها تأكيداً وتأييداً لقرارات مجلس الأمن والإيجاد⁽¹⁾

(1) -مجدي جلال صالح ،مرجع سابق ،ص140 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

في هذا الشأن ، ويؤكد على ذلك استمرار الأعمال المسلحة حتى بعد انتخاب الشيخ شريف شيخ احمد رئيسا للصومال ، وتدهور الحالة الإنسانية بشكل خطير بسبب اشتداد حدة القتال في مقديشيو منذ 7 ماي 2009 وتفاقم الجفاف على نطاق البلد بأكمله وانعدام الأمن في معظم أجزاء الجنوب والوسط وارتفاع عدد الضحايا من المدنيين ، والتشرد الجماعي .

وقد حاول المجلس تدارك الأمر ،فاصدر في 22 ماي 2009 قرارات بفرض حظر جوي وبحري على الصومال لمنع دخول عناصر أجنبية إليه ومنع وصول الطائرات والسفن الحاملة للأسلحة والذخائر الموجهة للجماعات المتمردة التي تنفذ هجمات ضد الحكومة الانتقالية والسكان (اميصوم)، كما فرض عقوبات على كل من يخترق هذا الخطر ، وقد اعتمد الاتحاد في قمته الثالثة عشر هذه القرارات ، بيد انه بجدر الإشارة إلى افتقارها أيضا إلى الأدوات والوسائل المساعدة على تنفيذها ، كما تتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية ومساعدة مجلس الأمن له .

كما تم في 25 جويلية 2009 الإطلاق الرسمي للجنة الأمن المشتركة التي تضم ممثلين من الحكومة الاتحادية الانتقالية (اميصوم)، الأمم المتحدة ، وشركاء دوليين آخرين ، وذلك لتنسيق الجهود المبذولة بغية دعم مؤسسات قطاع الأمن الانتقالية في الصومال .

وتجدر الإشارة في نهاية هذا المطلب إلى انه من الصعوبة بمكان إجراء تسوية فعلية لهذا الصراع بمعزل عن تسوية الصراع الأثيوبي /الاريتري لاستخدام البلدان للصومال كجبهة خارجية لأعمال القتال بينهما (1).

(1) - مجدي جلال صالح، مرجع سابق، ص145

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

القرارات المتعلقة بإرسال بعثتي الـ(إيجاصوم)والـ(اميصوم):

أولا : بعثة الـ(إيجاصوم):

بمراجعة قرارات المجلس المتعلقة بإنشاء بعثة الإيجاد لدعم السلم إلى الصومال the igad peace support mission to somalia (IGASOM) يمكن التوصل إلى أن اعتماد المجلس على الإيجاد لتشكيل قوة لحفظ السلم في الصومال قد اثر سلبا على قدرته على تسوية الصراع -آنذاك- حيث استغرق الإعداد الـ(إيجاصوم) نحو عامين ثم تعذر انتشارها ، وهو ما يعكس ضعف مستوى التعاون والتنسيق بين كل من المجلس الإيجاد والمفوضية بشأنها .

ثانيا : بعثة الـ(اميصوم):

بتحليل قرارات المجلس المتعلقة بتفويض بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال الـ(اميصوم) the igad peace support mission to somalia (IGASOM)، يمكن التوصل إلى مايلي :

شكل المجلس البعثة دون الاهتمام بالتسوية السياسية للصراع ، أو بإرسال بعثات لتقصي الحقائق كما لم يبين المجلس على جهود جامعة الدول العربية والتي أثمرت عن توقيع الحكومة الصومالية واتحاد المحاكم لاتفاقي مبادئ وللترتيبات الأمنية عام 2006 وقد يرجع ذلك من جانب إلى تخوف المجلس من عدم اعتراف الشركاء الدوليين باتحاد المحاكم الإسلامية ومن ثم تراجعهم عن دعم المجلس ، والي عدم اعتراف أثيوبيا وهي عضو في المجلس منذ إنشائه وتستضيف مقر الاتحاد المحاكم من جانب آخر ، وعلى الرغم من قرار المجلس بأن تتكون الـ(اميصوم) من (9) كتائب مشاة افريقية ، تتألف كل منها من (850) فرد بإجمالي نحو (8000) فرد إلا انه حتى نهاية أوت 2009 شارك في البعثة نحو (5100) فرد فقط وهم ثلاث كتائب من بوروندي ، وكتيبتين من أوغندا ، بينما لم توفيا نيجيريا وغانا بتعهداتهما بالمشاركة في البعثة .⁽¹⁾

⁽¹⁾ -جميل مصعب محمود ، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان ، دار مجدلاوي 2006، ص85

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

(تعهدت نيجيريا وغانا بالمشاركة بـ 850،350 جندي على التوالي)، وتجدر الإشارة إلى تجديد المجلس تفويض البعثة اكسر من مرة منذ انتشارها في مارس 2007، كان أخرهم في 15 جوان 2009 حيث قرر مد تفويضها سبعة أشهر بدءا من 17 أوت 2009 .

ومن جهة أخرى يعد النقص في الجوانب المالية واللوجستية من أهم الصعوبات التي تواجه البعثة فقد أشار رئيس المفوضية بان إجمالي الميزانية اللازمة للبعثة هو 622 مليون دولار لم يتوفر منها حتى يناير 2008 سوى 23 مليون دولار فقد قدمها بعض شركاء الاتحاد .

وقد أدى ما سبق -بجانب عوامل أخرى- إلى إخفاق الـ(اميصوم) إلى حد كبير في تحقيق تفويضها خاصة فيما يتعلق بمراقبة الوضع الأمني في مناطق انتشارها ، تيسير إعادة اللاجئين إعادة إدماجهم إعادة توطين المشردين داخليا... الخ واقتصر دور البعثة على حماية الشخصيات العامة والمطارات وتأمين أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية وقوافل السيارات ، حماية القصر الرئاسي ، توصيل المساعدات الإنسانية .. الخ ، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى تعرض البعثة منذ وصولها الصومال للكثير من أعمال القتال والتهديدات والمخاطر .

واستنادا لما سبق ،فان مشاركة الـ(اميصوم)في تنفيذ اتفاق جيبوتي وفقا لقرارات المجلس خلال اجتماعه 139-وهو ما عاد و أكد عليه المجلس خلال اجتماعه 163 أيضا بشأن تدريب البعثة(10) آلاف من العناصر المشتركة للحكومة الانتقالية وائتلاف تحرير الصومال ، تمثل تحديا كبيرا للمجلس والبعثة ومن الصعوبة بمكان نجاحها في ذلك⁽¹⁾ .

(1) - جميل مصعب محمود، مرجع سابق ،ص 86 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

المطلب الثاني: دور جامعة الدول العربية

موقف جامعة الدول العربية من الحرب في الصومال: دور جامعة الدول العربية في معالجة الأزمة

الصومالية يمكن الإشارة إلى انه قد سار في اتجاهين هما:

1- الجانب السياسي :

منذ اندلاع الأزمة بذلت الجامعة جهودا لاحتواء الصراعات في الصومال ،حيث اصدر الأمين العام عددا من النداءات ناشدت فيها مختلف الفرقاء الصوماليين بوضع حد للصراع الدموي الذي يستنزف قوى الصومال فالجامعة العربية أرسلت مبعوثا خاصا إلى الصومال وأرسلت الحكومة المصرية وفد للتحادث مع الأطراف الصومالية وذلك في أعقاب اتفاقي صنعاء والقاهرة 1997، واستمرت السعودية واليمن في بذل جهودات لتسوية الخلافات ،كما يمكن الأمين العام وفدا من الأمانة العامة برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية إلى جيبوتي للاتصال بالفصائل الصومالية المعينة والمشاركة في أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى انه على الجانب السياسي جاءت مسألة الصومال على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية منذ بدء الأزمة الصومالية في جميع دوراته العادية وغير العادية وفيها كان التأكيد على :

1- الدعوة لوقف إطلاق النار والامتناع عن أي أعمال عدوانية وتنفيذ لاتفاقات المصلحة الوطنية

2- مطالبة جميع الأحزاب الصومالية بالتعاون الوثيق والكامل مع المنظمات الدولية والإقليمية.

3- تقديم معونات عاجلة ومكثفة للصومال تسهم فيها جميع الدول العربية من اجل الإغاثة والاعمار

2- الجانب الاغاثي:

في إطار تنفيذ فقرات مجلس الدول العربية بشأن إغاثة الصومال وجه الأمين العلم رسائل إلى قادة

الدول العربية (1).

(1) دور المنظمات الإقليمية وجهودها في تسوية الحرب في الصومال ، متحصل عليه من :

www.moqutel.com topen shave/behotl.siasia/habsam

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

شرح فيها الظروف المأساوية للشعب الصومالي مشددا على ضرورة تضافر الجهود العربية من اجل تقديم العون المادي والعيني للشعب الصومالي وبصفة عامة يمكن الإشارة أن الجزء الأكبر من تحرك الجامعة العربية اقتصر على النواحي الإنسانية والمساعدات إلى جانب مشاركة مع باقي المنظمات الإقليمية في الترتيب للحل السياسي، كما أسهمت الجامعة بتقديم بعض المعونة المالية من ميزانيتها .

ويمكن توضيح موقف الجامعة العربية من الصراع في الصومال منذ إنشاء الحكومة فيدرالية انتقالية في الصومال على وجه التحدية ، حيث جاء موقف الجامعة العربية مؤيدا للتطورات التي شهدتها الصومال خلال النصف الثاني من عام 2004، حيث أشار إعلان الجزائر، الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السابعة عشر التي عقدت في الجزائر يومي 22 و23 مارس 2005 بالتطورات الايجابية على حث واختيار برلمان فيدرالي انتقالي بحسبان ذلك خطوة مهمة في طريق استرجاع الصومال لوحده ، واستقرته وأمنه ، قرار المجلس بتقديم دعم مالي عاجل للحكومة الصومالية (عن طريق صندوق دعم الصومال) لمواجهة حاجتها العاجلة ، ونشأت مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة عشر التي عقدت في السودان يومي 28/29 مارس 2006 الصوماليين لاستكمال بناء مؤسسات الدولة وتعزيز مسيرة المصالحة الوطنية، كما دعا المجلس إلى الإسراع في تقديم الدعم العاجل للحكومة الصومالية لتمكنها من أداء مهامها⁽¹⁾.

(1)-ibid

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

لقد كلف المبعوث الخاص للامين العام للجامعة العربية بالمشاركة في أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية

الذي اسم عن النتائج التالية :

*في 10-10-2004 انتخب البرلمان الصومالي الدكتور عبد الله يوسف احمد رئيسا للجمهورية .

*في 03/11/2004 عين الرئيس الصومالي الدكتور على محمد جدي رئيسا للوزراء وكلفة بتشكيل

الحكومة الفيدرالية الانتقالية وقد تم اختيار قائمة الوزراء حازت على ثقة البرلمان الصومالي في وقت لاحق

*في 15/09/2004 تم تشكيل البرلمان الصومالي من 275 عضوا وقت المرجعية القبلية حيث تنقسم

العشائر الأربعة عضوية البرلمان بواقع 61 مقعدا لكل منهم ،حين تم تخصيص المقاعد 31المتبقية للعشائر

الصغرى أو الأقليات .

*انتخب البرلمان بعد تشكيله السيد شريف شيخ ادم رئيس له مع انتخاب نائين للرئيس .

وشاركت الجامعة العربية في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد بنيروبي يومي 18 و19/11/2004

وأكدت الجامعة التزامها بدعم عملية إعادة الأمن والاستقرار في الصومال مناشدة المجتمع الدولي العمل على

دعم التطورات الايجابية على الساحة الصومالية والمساهمة الفاعلة في إعادة بناء واعتماد الصومال

*شاركت الأمانة العامة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد في بعثة مشتركة لتقصي الحقائق

في مختلف أنحاء الصومال خلال الفترة من 11/02/2005 إلى 28/02/2005 بغية دراسة مختلف

الاحتياجات لدعم السلام والأمن في المتوسط (1).

(1) -بساك مختار ،حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، رسالة ماجستير ،جامعة وهران ،2012،ص172 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

وتنفيذ القرار قمة تونس بشأن الصومال وبالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والمنظمة الدولية والإقليمية الأخرى لإعداد وتنفيذ برنامج مشترك لنزع سلاح الميليشيات الصومالية وإعادة دمج أفرادها في مؤسسات المجتمع والدولة الصومالية ، وذلك خصصته الأمانة العامة مبلغ مليون دولار من حساب صندوق دعم الصومال لتنفيذ هذا البرنامج ، وتم إبلاغ الجهات المعنية بالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ، وتواصل الأمانة العامة جهودها في هذا الشأن .

قرار قمة شرح الشيخ يتواصل تنفيذه من خلال المشاركة العربية في دفع جهود التسوية السلمية لحل الأزمة الصومالية ، غير أن الالتزام المالي الذي أقرته قمة بيروت 2002 ، وأكدت عملية شرم الشيخ ، يقدم لها وفقا لنسبة حصص الدول في ميزانية الأمانة العامة ، لم ينقد بعد بالمستوى المطلوب وذلك نظام القيام بعض الدول بتقديم مساعدات ثنائية إلى الحكومة الصومالية على غرار المملكة العربية السعودية ، دولة قطر وواصلت الجامعة العربية تقديم الإنساني للشعب الصومالي من خلال حساب دعم الصومال وصندوق مجلس وزراء الصحة العرب ، وكذلك من خلال نشاط الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية (1)

(1) -بساك مختار ،مرجع سابق ،ص173

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

تسوية النزاع في الصومال على المستوى العربي:

1- مؤتمر القاهرة: لقد استضافت مصر مؤتمر القاهرة في 14 أكتوبر 1993 للبحث عن حل سياسي لازمة الصومالية وقد شارك في المؤتمر الرئيس المصري، محمد حسني مبارك والأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وذلك بحث آليات التحرك والتنسيق بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية بشأن الأوضاع في الصومال

2- اتفاق صنعاء 1947: اتصلا للجهود العربية للوصول إلى اتفاق لحد الأزمة الصومالية عقد في

صنعاء باليمن في النصف الأول هي شهر ماي 1997 .

-اتفاق بين عثمان عاطف وحسين عبيد وتضمن الاتفاق على وقف إطلاق النار والعمليات المسلحة

وضرورة الإسهام في حد دائم بالطرق الودية للمشكلات الصومالية

3- اتفاق وإعلان القاهرة لعام 1997: في النصف الثاني من شهر ماي عقد اتفاق "علي مهدي محمد"

وتحسين "عبيد" لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية داخل الصومال وقد تضمنت الأسس الشاملة للمصالحة لاتفاق

على عقد مؤتمر للمصالحة في الصومال لعام 15 فيفري 1998⁽¹⁾.

إن جامعة الدول العربية كانت لها فرصة لتقديم مساهمة حقيقية لإحلال السلام في الصومال لاسيما انه

عضو في جامعة الدول العربية ، وقد كانت الأزمة الصومالية على رأس الموضوعات التي تدارستها الجامعة

العربية مع مختلف الدول والمنظمات الدولية معبرة عن وجهة النظر العربية وكذا أهمية الدور العربي في

تسوية الأزمة الصومالية وضرورة تنسيق الجهود الدولية والإقليمية بهدف مساعدة الصوماليين على تحقيق

المصالحة المنشودة .

(1) -دولة الصومال، متحصل عليه من: <http://www.moqatel.com>

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

إن المنظمات الإقليمية كان لها دورا بارزا في مراحل تطور الأزمة الصومالية ، لاسيما منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري أم 1991 ، وقد اقتصر اهتمام الاتحاد الإفريقي أثناء تسوية الأزمة الصومالية في الجانب السياسي والأمني في اغلب الأحيان ومن دون الاهتمام بالجوانب الأخرى لاسيما على الصعيد الاقتصادي والإنساني . أما جامعة الدول العربية في الأساس الإنساني ، وارتبط بالموقف الدولي حتى الأزمة الصومالية في اغلب الأحيان .

المبحث الثالث: الجهود الدولية

شهدت الأزمة الصومالية في مراحل تطورها ، تدخل العديد من المنظمات الدولية ، وبين ابرز هذه المنظمات :الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ،فقد استقطبت الحرب الأهلية في الصومال وحالة انهيار الدولة اهتماما دوليا بهدف التسوية وإعادة بناء الدولة الوطنية في الصومال .

المطلب الأول :دور الأمم المتحدة

أ- دور الأمم المتحدة في الصومال

اصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بغية احتواء هذه الأزمة إذ عبر القرار 733 بتاريخ 23 جانفي 1992 عن تدهور الأوضاع في الصومال الأمر الذي ينطوي على تهديد عابر للحدود وليس بالدرجة الأولى بالسلم والأمن الدوليين وصادق القرار على انخراط الأمم المتحدة في صومال لضمان وصول المساعدات الإنسانية لضحايا الاقتتال والمجاعة .

- كما اعتمد مجلس الأمن على أحكام الفصل السابع أساس لدخول بهذه المنظمة
- بعدها تبنى المجلس الأمن قرار 751 الذي نشأ بموجبه قوة حفظ السلام في الصومال .
- فتمثلت أدوارها في مراقبة وقف الإطلاق لنار وتوفير الأمن للمساعدات الإنسانية في الصومال ولكن لم تكن هذه الهيئة⁽¹⁾ .

(1) -مريم دماغ :إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان

العراق ،1991، والصومال 1992، رسالة ماجستير ، 2010 ،ص143.

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

مهينة للاضطلاع بمهامها دون تعاون مع الأطراف المتحاربة وبالرغم من إجراءات حفظ السلام وبناءه التي طبقت لكنها لم تجد لها أية فاعلية خاصة بعد أن أقر مجلس الأمن فشل هذه العملية اقترح إنشاء صيغة جديدة من صيغ عمليات حفظ السلام ، كان الهدف منها هو تأمين وصول المساعدات الانسانية للشعب الصومالي أو كل من خلالها لأمريكا الإشراف عليها تحت اسم المهمة الموحدة (UNITAF) لكن بعد انحراف هذه العمليات عن هدفها المحدد كتحقيق نجاح محدود في توزيع المساعدات الأساسيين إلى جانب فشلها في نزع سلاح الفئات والأطراف المتحاربة (1).

كان تركيز جهود الأمم المتحدة على محورين رئيسيين هما

-المحور الأول : إنهاء أعمال العنف وإحلال السلام والمصالحة بين أطراف الصراع في الصومال.

-المحور الثاني :تقديم المساعدات الانسانية الدولية .

حيث استضافت في فيفري 1992 محادثات سلام بين الفصليين المتحاربين في العاصمة (فصيل "علي مهدي"فصيل الجنرال عبيد) وتم توقيع مذكرة لوقف إطلاق النار بينهما في مارس 1992 ، بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

-وفي افريل 1992 أنشأت الأمين العام للأمم المتحدة عملية الأمم المتحدة في الصومال "إلا أن خطوات الأمم المتحدة كانت بطيئة للغاية ، بسبب استمرار القتال بين الفصائل والخلافات بين بعضها البعض مما عادى إلى عجز الأمم المتحدة عن توفير حاجات المواطنين المتضررين بالحروب و المجاعة من الأغذية ومن المشكلات التي أعاقت جهود الأمم المتحدة في الصومال عدم تنفيذ وكالاتها التزاماتها الخاصة بتنظيم عملية إغاثة مكثفة وتمركز أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية في مدينة مقديشو و حدها (2)

(1)- مريم دماغ، مرجع سابق : ص 144 .

(2)- الصومال وآفاق المصلحة الوطنية ، متحصل عليه من : www.baath.party.org/down/oad/issve

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

-عملية الأمم المتحدة يونوصوم (1)

جاءت هذه العملية بعد فشل المصالحات بين الفصائل المتحاربة وفشل زيارة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جيمس جون ، بعد رفض عيديد إرسال القوات دولية لحفظ إسلام في الصومال ، كما رفض أي تدخل في الصراع بينه وبين علي مهدي باعتباره صراعا داخليا على حد وصفه .

- أنشأ الأمين العام يونوصوم 1 بناء على قرار مجلس الأمن رقم (751) الصادر في 24 افريل 1992

والقرار رقم(775) بهدف الإشراف على الأنشطة السياسية والإنسانية التي تقوم بها المنظمة في الصومال .

- كانت أكثر الأزمات التي واجهت القوات الدولية في الصومال ، هي وجود كمية كبيرة من السلاح في أيدي فصائل المعارضة الصومالية وكانت تلك الكمية حتما سوف تؤثر في سير عمليات القوات الخاصة بالإغاثة الإنسانية .

عملية يونوصوم 2:

تمثلت مهمة عملية يونوصوم في استكمال مهمة القوات الأمريكية من خلال نزع السلاح والمصالحة الوطنية الصومالية بهدف إعادة السلام والاستقرار والقانون والنظام في الصومال وقد أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 814 الصادر في 26 مارس 1993 وتحددت مهامها التي يجب أن تتم في فترة لا تزيد عن 6 أشهر تنتهي آخر أكتوبر ، إلا أن قرار مجلس الأمن مدها وفق مذكرة الأمين العام بطرس غالي على النحو الآتي :

1- مراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار 2- منع استئناف القتال

3السيطرة على الأسلحة الثقيلة الخاصة بالفصائل الصومالية 4-تأمين المطارات والموانئ لتأمين وصول

المساعدات الإنسانية وتوفير الحماية والأمن للموظفين التابعين لهيئات الإغاثة الدولية 5-استمرار برنامج

إزالة الألغام 6-المساعدة في إعادة اللاجئين إلى الصومال 7-تقرير مصير مليشيات الفصائل بعد التوصل

لحل شامل للزمة (1)

(1) -علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية ، لبنان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2014،

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

ب- التدخل الأمريكي في الصومال:

-خطفت حرب الخليج واحتلال العراق للكويت وحملة عاصفة الصحراء لأنظار العالم عما جرى من أحداث في الصومال ،وبعد انتهاء المعارك ضد العراق طرح الرئيس الأمريكي مشروعه الأخلاقي للتدخل في العالم الثالث ليس بسبب ما تتعرض له المصالح الأمريكية بقدر ما تشكله أهمية إحلال السلام وتوطيد الديمقراطية في دول العالم الثالث.

-لكن الحقيقة إن الرئيس بوش كان يسعى للسيطرة على مصادر النفط الموجود في الصومال ،إذن تحت شعار إحلال السلام وتوطيد الديمقراطية تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لوقف النزف في الصومال وإعادة الديمقراطية إليه في 1992 فني عملية سميت " استعادة الأمل " ثم تبع دخول القوات الأمريكية دخول قوات متعددة الجنسية توزعت على بعض المدن الرئيسية في محاولة لوقف القتال وتقديم المساعدات والأغذية للمدنيين .

-في هذه الأثناء دعا الأمن العام للأمم المتحدة بطرس غالي كل الأطراف المتحاربة في الشمال والجنوب والوسط لحضور مؤتمر مصالحة في مقديشو للتوصل إلى مشروع سياسي وأقام سلطة انتقالية وميثاق وطني مؤقت إلى حين الاتفاق على دستور جديد للصومال .

*حاولت الأمم المتحدة ومعها الولايات المتحدة الأمريكية إعادة بناء الدولة وإنشاء المؤسسات الحكومية

بخاصة مجلس الشورى وتقسيم البلاد إلى ثماني عشرة مقاطعة يمثل كل منها ثلاثة مندوبين في مجلس

الشورى الذي سيشكل الخطوة الأولى في إعادة تكوين الدولة في الصومال . يبقى السؤال المطروح كيف إن

الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت مباشرة في نزاعات محلية حول السلطة في الصومال.(1)

(1) -علي الصبح ، النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945-1995، بيروت ،دار المنهل اللبناني ، 2006 ، ص 238

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

ولم تتدخل لحماية استقلال دول في البلقان حيث كانت تدور معارك متشابهة الواقع إن الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الصومال على مدخل البحر الأحمر على مقر به من أبار النفط تجعل من خطورة الأوضاع الداخلية تهديدا للممرات الإستراتيجية الدولية خصوصا ما يتعلق بطرق إمداد النفط ،لا سيما إن حرب الخليج الثانية كانت لا تزال غبارها تغطي المنطقة والخوف كل الخوف من امتداد شرارتها .

-استمرت حالة الفوضى في البلاد في ظل غياب السلطة وعدم توافق أطراف النزاع وفشل مهمة القوات الدولية لحفظ الأمن في الصومال لكن الجهود الدبلوماسية استمرت ونجحت بتوقيع اتفاق سلام بين الفصائل الصومالية في 1997 في القاهرة .

-اشترك في توقيع الاتفاق كل من حسين فارح عيد يد وعلي مهدي محمد الذين يتزعمان اكبر الفصائل المتحاربة في الصومال :وقد شارك زعماء احدون في المناقشات الجارية بين الأطراف لكنهم انسحبوا قبل توقيع الاتفاق منهم احمد رئيس الجبهة الديمقراطية الصومالية للإنتقاذ ،وجد هذا الاتفاق ترحيبا دوليا شاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بحذر بينما الحماس كان من جانب مجلس الأمن .

*لكن بعد أن أدت مشاهد قتل الجنود الأمريكيين في العاصمة مقديشو كتعبير من الصوماليين عن رفضهم للتواجد الأمريكي على أرضهم ،انسحبت القوات الأمريكية من قيادة العمليات العسكرية في الصومال في 4 ماي 1993 ،بعدها خفض عدد القوات إلى حوالي 1400 جندي خاصة بعد إن تولت الأمم المتحدة زمام الأمور لكنه لم يمضي سوى شهر واحد على هذه الخطوة حتى عادت أمريكا إلى تدعيم تواجدتها العسكري في المنطقة ،وبدلا عن ذلك قررت رفع وزيادة عدد قواتها في الصومال إلى 3500تدعمهم حاملات الطائرات ليصل حجم قواتها إلى ما يزيد عن ثلثي القوات الدولية⁽¹⁾

⁽¹⁾-علي الصبح ، مرجع سابق،ص 141.

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

دوافع التدخل الأمريكي في الصومال:

- 1- دور وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية في تصوير المأساة الإنسانية في الصومال .
- 2- ضغوط الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الإنسانية العاملة في الصومال .
- 3- رغبة الولايات المتحدة (إدارة جورج بوش الأب في اختبار مفاهيم النظام العالمي الجديد).

كان التدخل العسكري الأمريكي في الصومال في ديسمبر 1992 بمثابة تحولا جذريا في الموقف الأمريكي من هذه الأزمة .وفي الإستراتيجية الأمريكية العازفة عن التورط في النزاعات الإفريقية بصفة عامة .ويمكن تقسيم مراحل التدخل الأمريكي في الصومال إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى:نشر قوات أمريكية لخلق بيئة آمنة لتوصيل إمدادات الإغاثة .

المرحلة الثانية:تأمين مراكز الإغاثة في بيدوا واودور وبلبيت و ويني وجايلاسي .

المرحلة الثالثة:توسيع عملية التدخل إلى مناطق الجنوب من اجل تأمين الميناء والمطار في كيس مايو وبار ديرا وتأمين الطريق المتصل بينهما .

المرحلة الرابعة:نقل مسؤولية الحفاظ على البيئة الآمنة من القوات الأمريكية إلى القوات التابعة للأمم المتحدة الولايات المتحدة من العمل تحت مظلة الأمم المتحدة من اجل إكساب عملياتها الشرعية الدولية .

من ناحية أخرى بدأت القوات الأمريكية في تنفيذ المهمة حيث هبطت قوات المارينز في 9/9/1992 في الصومال لقيادة العملية ،وبالفعل تمكنت الأمم المتحدة من إكمال برنامج المائة يوم ،الخاص بتقديم الأغذية ورغم ذلك انتشر تفشي المجاعة في الصومال وكذلك انتشار أمراض الملاريا والدرن ،وقد تم اتفاق 10/9 من المبالغ المخصصة للمهام الإنسانية على المهام العسكرية في الصومال وتحولت المهمة إلى ما يشبه حرب العصابات مما أعاق عملية الأمم المتحدة.⁽¹⁾

(1)علاء عبد الحميد عبد الكريم، مرجع سابق_ ص 128

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الصومال:

- يمكن تلخيص الإستراتيجية الأمريكية خلال الخمس أو الست سنوات الماضية، كما عبر عنها تقارير الأمن القومي الأمريكي، عام 2002- وعام 2004 في النقاط التالية .
- 1- الهيمنة على الصومال بأكمله من أجل الاستيلاء على الموانئ الصومالية - شمالا - وجنوبا على غرار بريطانيا وإيطاليا في منتصف القرن العشرين .
 - 2- تشكيل دولة صديقة للولايات المتحدة في المنطقة وجعلها توضح للسياسة الأمريكية في المنطقة وتصبح - بدون شك - دائرة في فلك هذه السياسة .
 - 3 - محاربة ما يسمى الإرهاب في المنطقة، وشن الحرب . على الجماعات التي تصنفها بالإرهاب في القرن الإفريقي .
 - 4- إنشاء أسطول أمريكي يبقى قريب من الشواطئ الصومالية وخاصة من الأقاليم الشمالية من الصومال حفاظا على امن الكيان الصهيوني الداخلي على منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى تولي زمام الأمور في خليج عدن باعتباره الممر العالمي للسفن التجارية من المحيط الهندي إلى قناة السويس وبالعكس
 - 5 -أهداف سياسية و إستراتيجية واقتصادية في شرق إفريقيا
 - 6- أهداف دينية متمثلة بالوقوف ضد نشر العقيدة والثقافة الإسلامية في القارة السمراء - عن طريق مشرق إفريقيا تهديد أثيوبيا ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تساعد أثيوبيا على مر العصور ضد الصوماليين⁽¹⁾
 - 8- منح حالة عدم الاستقرار فيها التي تسبب زعزعة المنطقة .
 - 9- تخطي عقبة عدم وجود حكومة تحظى بقبول واسع في البلاد⁽²⁾

(1) -نزيه علي منصور، الولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة الأزمات الدولية في ضوء القانون لدولي، بيروت، منشورات الحلبي، الحقوقية، 2013، ص 469 .

(2) -خليل العناني، الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب .مجلة السياسة الدولية، العدد 47، 2002 ص

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

فشل الأمم المتحدة في الصومال:

1- أنها تدخلت في الصراع دون أن يكون لديها من القواعد القانونية الصريحة أو الآليات الواضحة التي تمكنها من التصدي لمثل هذا الصراع بصورة أكثر فاعلية.

2- هيمنة الولايات المتحدة على عملية التدخل في أولها لأخرها ،ومع علم الجمع بان الولايات المتحدة لم تتدخل لتحقيق الحماية الإنسانية كما هو معلن ولكنها تدخلت من اجل حماية الشركات الأمريكية العاملة في الصومال وتعظيم أرباحها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في من منطقة القرن الإفريقي وتؤكد هذا الدور بعد أحداث سبتمبر سنة 2001 حيث أخذت تعمل على تأكيد تدخل في الصراعات الداخلية خاصة في المنطقة العربية كما حدث أخيرا في إقليم دارفور بالسودان مع مطلع عام 2004 .

3- تجاوز الأمم المتحدة الحلول كما عملت بعض القوى على تعطيل دور المنظمات الدولية الإقليمية في سبيل حل النزاع الصومالي وتعطيل العمل بأحكام 52 من الميثاق التي تحت على أهمية الحلول الإقليمية .

4- عملت بعض القوى الدولية على بث الشقاق والتنازع بين الجهود الإقليمية خاصة العربية والإفريقية لإبعاد الحل الإقليمي وبقاء الأزمة قيد البحث والتداول العالمي لتحقيق أهداف القوى الدولية من خارج المنطقة .وهو ما تجلى بوضوح أخيرا في أزمة السودان سواء في ذلك الحرب في الجنوب أو في إقليم دارفور مع مطلع سنة 2004 ومحاولات الولايات المتحدة الطاغية على الحكومة المركزية في الخرطوم⁽¹⁾

*لقد أدت الهيمنة الأمريكية على عملية التدخل الدولي في الصومال سواء ،من حيث حجم المساعدة الأمريكية في القرارات الدولية ،أو من حيث سيطرتها على عملية صنع القرار إلى حدوث العديد من الانشقاقات والخلافات بين أجنحة القوات الدولية، وبخاصة من جانب القوات الإيطالية والفرنسية اللتين كان

(1) مسعد عبد الرحمان زيدان ،تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، مصر ، دار الكتب

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

وجودهما ثم انسحابهما مجرد رد فعل للتدخل العسكري الأمريكي لحماية مصالحها في منطقة القرن الإفريقي أو التين داومتا على انتقاد انسياق العملية الدولية وراء الإدارة الأمريكية

- كان للسيطرة الأمريكية التدخل الدولي في الصومال اثر بالغ الخطورة تمثل في وجود صراع على قيادة هذه العملية بين البيت الأبيض من جانب ،وأجهزة الأمم المتحدة من جانب آخر. وقد انعكس هذا الصراع على توجهات وأهداف العملية ذاتها.فانتمت في كثير من مراحلها بالتضارب وعدم الوضوح وتراوحت بين الإغاثة وتأمين وصول المساعدات الإنسانية في بعض الأحيان وبين استخدام الحل العسكري لمواجهة الفصائل الصومالية ونزع سلاحها في أحيان أخرى (1).

(1) نجوى أمين فوال،الصومال ما بعد التدخل الدولي،مجلة السياسة الدولية ، العدد 121، 199 ، ص 144 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

المطلب الثاني : دور الاتحاد الأوروبي :

أسهمت الدول الأوروبية عبر مراحل تطورها الأزمة الصومالية بدور هام في استقلال الصومال حتى الاستعمار الأوروبي ، تعددت ادوار ومواقف الدول الأوروبية إزاء الأزمة الصومالية لاسيما من الدول الأوروبية التي كانت تستعمر الصومال سابقا ، والتي كان لها دورهم في تمزيق الوطن الصومالي الأم ومن ثم تأثير ذلك على إعلانات الصومال بدول الجوار الصومالي ، وعلى الوضع الدالي في الصومال :

1- إيطاليا :

فبعد استقلال الإقليم الجنوبي للصومال بما في ذلك العاصمة مقديشو من الاستعمار الإيطالي عملت الأخيرة إلى إقامة علاقات سياسية وتجارية مع الصومال ، كما قدمت إيطاليا خلال الثمانينات من القرن العشرين ، مساعدات اقتصادية للصومال بلغت قرابة 50 مليون ليرة ،إيطالي ،حتى عدت إيطاليا آنذاك الشريك التجاري الرئيس للصومال حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين ، فضلا عن ذلك فقد تدخلت إيطاليا في نهاية الثمانينات من القرن العشرين للتوسط آنذاك بين حكومة الرئيس بري والمعارضة الصومالية من خلال القيام ببعض الاتصالات مع المعارضة الصومالية لاسيما من أنصار المؤتمر الصومالي الموحد إلا أن المعارضة رفضت آنذاك المبادرة الإيطالية الداعية لإبقاء الرئيس بري رئيسا شرفيا للصومال وأكد إصرارهم تحييه من منصبه بالكامل .وبعد سقوط نظام لريس بري في عام 1991 ، صدور قرارات من مجلس الأمن تحيزا لتدخل الدولي في الصومال (1).

(1) مهند الندوي ، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات ،دراسة حالة الصومال ،القاهرة : العربي للنشر والتوزيع

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

سارعت إيطاليا إلى الاشتراك في القوات الدولية بقرابة 2500 جندي .

-وقد دعت إيطاليا إلى الحفاظ على مصالحها الكبيرة في العاصمة مقديشو .

-وبعد تشكيل الحكومة الصومالية المتعاقبة منذ عام 2000 عمدت إيطاليا إلى دعم ومساندة الحكومات

التي تشكلت لاسيما منذ عام 2004 بهدف إيجاد قواسم مشتركة مع الحكومة الصومالية من أجل إعادة نفوذها

في الصومال ، لاسيما في جزئه الجنوبي إذ أشار فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة إلى أن إيطاليا قامت

بدعم الحكومة الصومالية بالأسلحة والمعدات العسكرية ففي عام 2005 ، وصدرت في جوهر شمال

العاصمة قديشو وفي المدة مابين (12-16) أكتوبر من لعام نفسه وصلت سفن محملة بالأسلحة من إيطاليا

وفي 14 ديسمبر حتى العام نفسه أيضا هبط عدد من الطائرات العسكرية الإيطالية من ... (أنتونون12) ف

وهر محملة بمعدات عسكرية .

-كما قامت الحكومة الإيطالية بدعم مشروع لبناء السلام والمصالحة على صعيد المحافظات في افريل

من أم 2006 وبالتنسيق مع برنامج اختيار دارها المحلية والمباداة إلى المصالحة على صيد المحافظة وإنشاء

مجالس إغاثية في عموم محافظات البلاد ، مع البدء بمنطقة بأي في وسط الصومال (1).

(1) -مهند النداوي ، مرجع سابق ، ص179 .

يعد اهتمام فرنسا بالصومال احمد أبعاد الإستراتيجية الفرنسية في الاهتمام بمنطقة القرن الإفريقي والذي تمثل في جيبوتي نقطة ارتكازه في تلك الإستراتيجية ،حيث يوجد ربما اكبر قاعدة فرنسية خارج حدود فرنسا والتي تضم مايقرب من 2700 جندي لذا تتطلق فرنسا من تلك القاعدة برا وبحرا وجوا للاضطلاع بمهام الحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة ولما كانت تلك المنطقة تشهد تنافسا أمريكيا فرنسيا لأهميتها ومن ثم يأتي هذا الاهتمام الفرنسي بالصومال على مستويين أساسيين .

أولهما : ضرورة الحفاظ على تفوق الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة .

ثانيهما:الاهتمام بالصومال في ضوء ما يتهدد حركة الملاحة الفرنسية من مخاطر القرصنة البحرية في المنطقة ، وبشرط التعاطي الدولي مع المشكلة تلك المشكلة التي مثلت احد تداعيات الأزمة الصومالية والتي مثلت إنذارا للعالم بخطورة الوضع الصومالي فقد ازداد الاهتمام الأوربي عامة والفرنسي خاصة بالصومال كأحد نتائج عمليات القرصنة البحرية على السفن الدولية العابرة في تلك المنطقة .

لذلك تسعى فرنسا إلى المعالجة الدولية لازمة القرصنة احد أبعاد الأزمة الصومالية لذا فان موقف فرنسا الرسمي من الصومال يتماشى مع موقفها من غزو العراق عام 2003 وفي ضوء سياستها الخارجية الراضة للتدخل العسكري المباشر⁽¹⁾.

(1)-الفاعل الخارجي في الصومال -طبيعته ودوافعه وحدوده،متحصل عليه من :

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

ولذلك فإن تؤكد على أن حل الأزمة الصومالية يجب أن ينطق من تشجيع العالم الفرقاء الصوماليين وإيجاد حل ناب ومرج سلمي للأزمة ول عبر التدخل كروي ومن يأتي هذا التوجه ملائما للمستوى الأول في حن يعبر موقفها الرسمي من القرصنة البحرية عن المستوى الثاني حيث دعا بيرناركوشنير الأسرة الدولية إلى بذل جهود كبيرة لمكافحة ظهرت القرصنة مشيرا إلى انه في الوقت الراهن ينشر الاتحاد الأوربي 13 سفينة في إطار عملياته العسكرية لتأمين حركة الملاحة الدولية قبالة السواحل الصومالية وفي خليج عدن وذلك بالتنسيق مع قوات حل الشمال الأطلسي وبعض القوات البحرية والإقليم ممثل الصين والهند وماليزيا وروسيا.

لذا يعبر موف وزير الشؤون الخارجية الفرنسي عن المستويين السابق ذكرهما حول الاهتمام الفرنسي بالصومال من خلال ربطه بين مشكلة القرصنة البحرية وأزمة انهيار الدولة في الصومال وضرورة المساعدة على استقرار دولة الصومال عبر تديم حلول ملموسة لمطالب الحكومة الصومالية المتعلقة بالأمن تنفيذاً لتعهدات بروكسل حول الأمن في الصومال .

تقييم الدور الفرنسي :

عند تقييم الدور الفرنسي في الصومال وإستراتيجيته يتضح أنها ترتبط بمصالح فرنسا التقليدية في المنطقة وتأتي في ضوء مجالات عدم الانسحاب لصالح التوغل الأمريكي بالصومال وكذا التدخل المباشر فيما يتعلق بمصالحها التجارية كأزمة القرصنة والامتناع عن التدخل المباشر في الداخل الصومالي والذي يمكن ان يتم بدرجة أو بأخرى عبر جيبوتي (1).

(1) -ibid

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

3بريطانيا: فبعد استقلال الإقليم الشمالي لصومال من الاستعمار البريطاني ركزت بريطانيا سياستها في الأساس في شمال الصومال إذ كانت تدعم آنذاك الحكمة الوطنية الصومالية ، وتقدم الدعم لها في نزاعها مع الرئيس سياد بري.

وبعد سقوط النظام السياسي في الصومال عام 1991 ،لم تشارك بريطانيا في القوات الدولية التي دخلت الصومال سوى ببعض الفنيين ومكتفية باستقلال "الصومال" وقديم الدعم لها .

-وعد أحداث 11 سبتمبر 2011 وإطلاق للإدارة الأمريكية سلسلة من برامج التعاون مع عدة دول في القرن الإفريقي ، وكانت بريطانيا ضالعة سرياً مع واشنطن في جميع المعلومات الاستخباراتية ومكانة الإرهاب في الصومال .

-كما عملت الحكومة البريطانية إلى دعم الحكومة الصومالية برئاسة عبد الله يوسف من خلال زيادة لمعونات المقدمة للصومال ، إذ ارفع حجم المعونة التي قدمها برنامج وزارة التنمية البريطانية في الصومال من اقل 2مليون جنيه إسترليني في عام 2001 و2002 إلى مايقارب الـ19 مليون جنيه إسترليني في 2005 و2006 .

وبعد بروز المحاكم الإسلامية في الصومال عملت بريطانيا إلى دعم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حملتها ضد المحاكم الإسلامية ،عبر رفع شركائها من الدول الأوروبية تجاه دعم الموقف الأمريكية المتشدد كما شاركت القوات البريطانية مع القوات الأمريكية في العمليات العسكرية ضد مقاتلي المحاكم الإسلامية .

وفي 7 من ماي لعام 2012 اشترك رئيس وزراء بريطانيا (ديفيد كامرون) والرئيس الصومالي حسن

شيخ محمود في استضافة (1).

(1) -مهند الندوي ، مرجع سابق ،ص 180 .

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

مؤتمر لندن الثاني بشأن الصومال ، والذي نجح في حشد الدعم الدولي للحكومة الاتحادية الصومالية بما في ذلك مجالات الأمن والعدالة وإدارة المالية العامة ، وقد أعلنت بريطانيا خلال المؤتمر ع تخصيص مبلغ قدره 54.2 مليون دولار للأنشطة الأمنية فضلا ن تعهد بريطانيا بالتبرع بمبلغ إضافي قدره 225 مليون دولار لمساعدة الصومال على التصدي لموجات المجاعة التي تعاني منها الصومال.

-عمل الاتحاد الأوروبي على ايلاء أهمية خاصة للأوضاع في الصومال وقام عبر أجهزته بدعم الحكومات الصومالية المتعاقبة والمشاركة في جهود الإغاثة الإنسانية ، غطى الاتحاد الأوروبي قرابة 80 % من تكاليفها وبالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة (UNPG) والبنك الدولي ، خصص الاتحاد الأوروبي عبر المدة ما بين 2008-2010 قرابة 215.4 مليون يورو لتمويل مشروعات جديدة في الصومال (مجال التعليم-الأمن الغذائي-ومنع المنازعات) -خلال العام 2010 تبنى لاتحاد الأوروبي مجموعة قرارات لدعم الاستقرار في الصومال .

-أقر الاتحاد الأوروبي في عام 2010 ، تشكيل بعثة عسكرية للإسهام في تدريب نحو 2000 جندي من قوات الأمن الصومالية في أوغندا .

-واصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم لبعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال ، وبلغ مجموع المبالغ المخصصة للبعثة في المدة ما بين 2007 و2011مليون يورو .

-أثناء انقاد مؤتمر لندن بشأن الصومال في ماي من عام 2013 تعهد الاتحاد الأوروبي بالتبرع بمبلغ 57.6 مليون دولار لتعزيز نظام العدالة وجهاز الشرطة في الصومال (1).

-تقديم المساعدات المالية واللوجستية إلى الصومال مثل تمويل جهود المصالحة الوطنية الصومالية (2).

(1) -مهند الندوي ، مرجع سابق، ص183 .

(2) -أحمد إبراهيم محمود ، التحولات الإستراتيجية في الصراع الصومالي ، مجلة المستقبل العربي العدد 2006، 329، ص98

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

الأهداف الأوربية وراء تدخلها في الصومال :

- 1- المصالح الاقتصادية الأوربية في الصومال المتمثلة في شركات البترول الأوربية في الصومال مثل شركة (اجب) الإيطالية وشركة (الفا) الفرنسية ، وكذلك الاحتكارات الإيطالية على الموز الصومالي .
- 2- الروابط الثقافية بين الدول الأوربية وبين الصومال بصفة عامة وبينها وبين إيطاليا بصفة خاصة وشعور إيطاليا بظهور هذه الثقافة أمام الثقافة العربية والانجليزية في الساحة الصومالية.
- 3- وجود منظمات إغاثية أوربية في الصومال التي تعرض موظفيها وممتلكاتها إلى الهجمات المليشيات المسلحة والتي تحتاج إلى توفير الحماية اللازمة لأداء مهامها.
- 4- مواجهة التوسع الأمريكي في السيطرة على مراكز النفوذ التقليدية للدول الأوربية في إفريقيا الأمر الذي أدى إلى نشوب صراع مريرا وبالأحرى منافسة حادة بين أمريكا وارويا التي تعد إفريقيا ظهرها الجنوبي وان التحركات الأمريكية في إفريقيا ماهي إلا تطاول على حقها .
- 5- رغبة بعض الدول الأوربية كألمانيا في تحقيق سمعة سياسية على مستوى العالم من خلال عملياتها العسكرية في الصومال حتى تكسب عضوية مجلس الأمن الدولي
- 6- هجرة النخبة الصومالية إلى أوربا وأمريكا : يقول حسن مكي : على الرغم من السلبيات العديدة التي تسببت فيها الحرب في الصومال وخاصة نزوح أعداد كبيرة من مناطقهم إلى مناطق أخرى ولجوء البعض الآخر إلى دول الجوار وواربا وأمريكا وطمس هويتهم فقد أفاد البروفيسور حسن مكي بان عددا من النخبة الصومالية التي هاجرت الى إيطاليا وبريطانيا والدول الاسكندنافية وأمريكا وكندا استطاع الضغط على اللوبيات المختلفة لتعديل السياسات الأمريكية في الصومال .⁽¹⁾

(1)-التدخل في الصومال،متحصل عليه من : [http:// arabic.alshahid.net/calumnists/120905](http://arabic.alshahid.net/calumnists/120905)

الفصل الثالث الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإعادة بناء دولة الصومال

إن تأثير القوى الدولية في الأزمة الصومالية يبدو واضحا في أن طبيعة النظام الدولي أسهم في تفاقم الأزمة الصومالية، واتخاذها بعدا دوليا، إذ أن هناك خلافا في آليات تعامل النظام الدولي مع الأزمة الصومالية رافق ذلك استغلال بعض القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي للقرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتحقيق أهدافها المصلحية على حساب المصلحة العامة للصومال .

الفتحة

الختامة

لا تخلو القارة الإفريقية من النزاعات والصراعات الاثنية والعرقية وهو ما جعلها بؤرة توتر دائما وعرضة للتدخلات الخارجية بغية تحقيق الأمن والاستقرار فيها وخير دليل على ذلك الأزمة الصومالية بما حملته من صراعات وحروب بين مختلف الأقليات، لان الصومال مقسمة بين القبائل ودور الدولة قد اختفى أو لم يعد له أي اثر يذكر وان كل النماذج والمؤشرات للدولة الفاشلة تحققت في الصومال سواء المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والاثنية ، وكذلك سوء توزيع الفرص العامة على المواطنين من معيار الكفاءة وعدم الاستقرار الاجتماعي ظن والميراث العدائي بين القبائل والأعراق والطوائف ، وغياب التنمية ، وفقدان شرعية الدولة كل هذا حاصل ومتوفر في الصومال وتدخل دولة خارجية في شؤون الدولة بما في ذلك التدخلات العسكرية ، كل هذا حصل في الصومال لذا أصبحت ليست فقط دولة فاشلة بل افشل دولة في تاريخ الدول .

فسقوط رموز الحكم في الصومال اثر على سرعة إيقاع الأحداث وتداعياتها في المنطقة ، إلا أن هذه التطورات لا يمكن اعتبارها شانا داخليا ،فهي لاعتبارات عديدة منها الموقع المتميز جعلها من اهتمامات القوى الخارجية سواء كانت دولية أو إقليمية ولا شك أنها من أهم الاعتبارات الموقع الاستراتيجي .

فقد تضافرت عوامل عديدة خارجية وداخلية على مضاعفة المأساة الإنسانية التي يعيشها شعب الصومال ولا شك أن الاستجابة الدولية لما يعانيه الصوماليين لم تكن بحجم المأساة .

وخلاصة القول أن الصومال مازال يعاني من مرحلة انهيار شبه تام نتيجة لانعدام الرغبة الحقيقية في تجاوز عقد كامل من الحرب الأهلية دمرت مؤسسات النظام وأدت إلى فقدان الثقة في إمكانية التعايش السلمي بين مختلف الأطراف هناك ولذا فالصومال في حاجة إلى الدعم المالي والمعنوي من

مختلف الأطراف سواء كانت خارجية أو داخلية ، وتبقى الكلمة الأخيرة للصوماليين أنفسهم ومدى رغبتهم في العمل على تحقيق استقرار بلدهم وانتشاله من التدهور والانهييار .

توصيات لإعادة بناء دولة الصومال :

انطلاقا مما تقدم في الدراسة نخرج بالتوصيات التالية :

- 1- إن الرجوع إلى جذور الأزمة السياسية والاجتماعية لأمر ضروري ،فلا يمكن التوصل إلى حل توافقي للأزمة دون توافق قبلي سياسي ، ومن أجل الوصول إلى ذلك فلا بد من تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة القائمة على المواطنة وبالتالي تحتاج الحكومة إلى إستراتيجية توعوية بأهمية بناء الأمة في إطار لا يغفل الحساسية القبلية ويسعى إلى إنهاءها في المستقبل .
- 2- ضرورة بناء الدولة وقيام المؤسسات كثيفة تقوم باحتياجات المجتمع الصومالي خاصة الأمنية والاقتصادية وبناء دولة القانون هو أمر في غاية الأهمية لتقليل التأثيرات السلبية المتركمة للحرب الأهلية وخلق فرص عمل تقلل من انخراط الشباب في الأعمال العينية شرعية ، بالإضافة إلى أهمية قيام مؤسسات تعليمية تمتص نسبة الأمية وترفع من المستوى التعليمي لخلق ثقافة سلام بين أفراد المجتمع هو أمر ضروري.
- 3- مشاركة الدول الإسلامية والعربية في إعادة بناء الدولة في الصومال هو أمر في غاية الأهمية .
- 4- على علماء الأمة الإسلامية والعربية المساهمة وتقديم الدعم الفعلي والعملية عن طريق زيارات وحملات منظمة في الصومال لمساعدة الصوماليين ، وتقديم مساحات عملية أكاديمية وتوعوية للمجتمع الصومالي .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا الكتب :

- 1- إبراهيم احمد نصر ، دراسات في العلاقات الدولية ،(القاهرة ،دار النشر المصري ،2010)
- 2- احمد زايد ، الدولة دراسة في علم الاجتماع ،(القاهرة :مكتبة النصر ،2003،
- 3- احمد عبد ربه ، زياد حافظ ، حالة الأمة العربية ، 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية . 2013 .
- 4- اسعد طارش عبد الرضا ، الدولة الفاشلة دراسة لحال الدول العربية الحديثة (عمان :دار المناهج للنشر والتوزيع ،2015)
- 5- انديوفنسون ، نظرية الدولة ، تر: مالك أبو شهيدة ومحمود حفص ط2،(طرابلس،دار الرواد 2001).
- 6- جميل مصعب محمود ، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية ،(عمان : دار مجدلاوي ،2006)
- 7- جيريد هيريدي ، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة لنظام العالمي (د م ن): مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2013) .
- 8- حسن السيد بسيوني ، الدولة ونظام الحكم في الإسلام ، القاهرة عالم الكتب (د س ت) .

قائمة المراجع والمصادر

- 9- حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية(بيروت ، منشورات جيل الفجر (2008).
- 10- خالد موسى المصري ، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية ((د م ن) دار التقوى للدراسات والنشر والتوزيع ،2014).
- 11- ربيع عبد العاطي عبيد ، دور منظمة الوحدة الإفريقية في ظل النزاعات ،(مصر دار القومية العربية الثقافية والنشر ،(د س ن))
- 12- سعود الساعدي ، الدولة الفاشلة والانهيار الحقيقي ((د د ن) (د م ن)،2016).
- 13- شوكت سعدون ، عناصر قوة الدولة الاستراتيجية ، النظري والتطبيقي (عمان دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع ،2007)
- 14- صاحب الربيعي ، رؤية في مؤسسات والمجتمع (سوريا ، صفحات للدراسات والنشر ،2010).
- 15- صباح نوري ، علوان العجيلي ، صلاح حسن الربيعي ، إستراتيجية حروب التحويل الوطنية (عمان مركز الكتاب الأكاديمي ،2014).
- 16- عبد العالي دبله ، الدولة رؤية سوسيولوجية ،(القاهرة ،دار الفجر للنشر والتوزيع 2014).
- 17- عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية ،(بيروت :الدار الجامعية للطباعة والنشر ،(د ت ن)).
- 18- عثمان هندي ونادية جبر ، العولمة والسيادة الدولية الوطنية (القاهرة ،دار الهدى للنشر والتوزيع 2005) .

قائمة المراجع والمصادر

- 19- عزت علي البحري ، مواقف دبلوماسية وأحداث سياسية ، (القاهرة ، دار النهضة العربية، 2013).
- 20- عطا محمد زهرة ، مقدمة في العلوم السياسية ،(الأردن:مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع 2008).
- 21- علاء عبد الحمدي عبد الكريم ، دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية (لبنان منشورات الحلبي الحقوقية ، 2014) .
- 22- علي الصبح ، النزاعات الإقليمية في نصف القرن 1945-1995 ،(بيروت :دار المنهل اللبناني 2006).
- 23- علي سعد الله ، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني ،(عمان ،دار مجدلاوي 2003).
- 24- فارس رشيد البياتي ، مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي (عمان :دار السواقي العلمية للنشر ،2015).
- 25- الكسندر ونت ، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية ، تر : عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض : النشر العلمي والمطابع (د س ن)).
- 26- كينيث نيوتن ،جان فان ديث ، أسس المقارنة ،تر:عبد الله بن جمعان الغامدي عبد السلام بن علي توير(الرياض : جامعة الملك سعود للنشر (د س ن)).
- 27- مايكل روسكن ، مقدمة في العلوم السياسية ، تر : محمد صفوت ،(د م ن) دار النجد للنشر والتوزيع
- 28- مجدي جلال صالح ، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا 2003،2009 .

قائمة المراجع والمصادر

- 29- محمد طه بدوي ، ليل أمين مرسي ، مبادئ العلوم السياسية (الإسكندرية الدار الجامعية 1998) .
- 30- محمد طه بدوي ، ليلي أمين مرسي ، مدخل إلى العلوم السياسية (الإسكندرية منشأة المعارف 2001)
- 31- محمد نصر مهنا ، الدولة والنظم السياسية المقارنة ، (الإسكندرية : دار الوفاء للطباعة والنشر 2001)
- 32- محمود أبو العينين ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007، 2008 ، (القاهرة مركز البحوث الإفريقية 2008) .
- 33- محمود السيد، إفريقيا والأطماع الغربية ، ((د م ن)، مؤسسة : شباب الجامعة (2009) .
- 34- مسعد عبد الرحمان بن زيدان ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي (مصر : دار الكتب القانونية ، 2008)
- 35- مصطفى أبو زيد فهمي ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية 2003)
- 36- مهند الندوي ، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات دراسة حالة الصومال (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2014)
- 37- ناصر زيدان ، قضايا عربية ودولية ساخنة ((د م ن) : الدار العربية للعلوم والناشرون ، 2013) .
- 38- نزيه علي منصور ، الولايات المتحدة الأمريكية ومواجهة الأزمات الدولية في ضوء القانون الدولي (بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2013)

قائمة المراجع والمصادر

39- نعوم تشومسكي ،الدولة الفاشلة ، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية ،لي سامي الكعكي (لبنان دار الكتاب العربي ،2007) .

40- نعيم إبراهيم الظاهر ، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي ، (الأردن عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، 2010)

41- هاني علي الطهراوي ، النظم السياسية والقانون الدستوري ،(عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)

ثانيا : الموسوعات

1- موسى مخول ، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين إفريقيا (لبنان للتوزيع والإعلام، 2007)

2- أمنة أبو حجر ، الموسوعة الجغرافيا لبلدان العالم ،(عمان :دار أسامة 2001)

3- حسام الدين جاد الرب ،جغرافيا الوطن العربي (القاهرة دار المصرية اللبنانية 2011) .

ثالثا المجلات والدوريات :

1- احمد إبراهيم محمود، التحولات الإستراتيجية في الصراع الصومالي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد329، 2006 .

2- ادمام شهرزاد ، الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة ، مجلة الندوات للدراسات القانونية، العدد1، 2013 .

3- بوقنور إسماعيل ، التخلّف السياسي في الدولة العربية -المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية ،مجلة السياسة والقانون ،العدد 9، 2013 .

قائمة المراجع والمصادر

4- خليل العناني ، الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 47، 2002 .

5- نجوى أمين فوال ، الصومال ما بعد التدخل الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 121، 1994 .

رابعا: الرسائل الجامعية :

1- بلقاسم ريعي ، آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة ، دراسة في النموذج الماليزي ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ، 2015.

2- حنان دريسي ، إشكالية بناء الدولة الوطنية في الصومال ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004 .

3- رشيد بوزكري ، المواطنة ودورها في بناء دولة قوية ، الكويت نموذجا ، رسالة ماستر ، 2014.

4- سباك مختار ، حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي ، رسالة ماجستير جامعة وهران ، 2012.

5- سميرة شرايطية ، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني ، دراسة في العلاقات بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010.

6- فخر الدين ميهوبي ، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار المملكة المغربية نموذجا ، رسالة ماجستير ، 2012.

7- كشيدة الطاهر ، التدخل الإنساني وتأثيره على مبدأ السيادة ، رسالة ماجستير جامعة بسكرة ، 2011.

قائمة المراجع والمصادر

- 8- مريم إبراهيمي ، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية ، رسالة ماجستير ، 2011.
- 9- مريم دماغ ، إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ، دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من كردستان العراق 1991، والصومال 1992، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، 2010.
- 10- ناصري سميرة ، آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة ، 2010 .

خامسا :المواقع الالكترونية

- 1- حسن العطار ، الدولة الفاشلة أو الهشة، متحصل عليه من:
<http://lelaph.com/web/opinion/2015/1/1975705.htm>
- 2- محمد بويوش ، مفهوم الدولة الفاشلة ، متحصل عليه من :
<http://www.maghl.95.com/2ssanad/5523>
- 3- احمد حسان مفهوم السيادة والدولة الفاشلة ،متحصل عليه من :
<http://www.khiyam.com/news/articote-php?article1>
- 4- موريتانيا تتقدم على مؤشر "الدول الفاشلة" ، متحصل عليه من :
<http://www.aqlame.com/article24601.html>
- 5- الدول الفاشلة رسميا في العالم 2015، متحصل عليه من :
<http://www.bahzani.net/services/forum/showthread.php?105998>
- 6- أصول سكان الصومال ، ، متحصل عليه من :
<http://www.stattimes.com/t=179441343>

قائمة المراجع والمصادر

- 7- محمد فاهية ، خصائص المجتمع الصومالي ومميزاته ، متحصل عليه من :
<http://www.samaliatodnews.com,port>
- 8- جمهورية الصومال ، متحصل عليه من : <http://www.startimes.com>
- 9- دولة الصومال ، متحصل عليه من :
<http://www.homsna.com/kgaw/edge/somalia.htm>
- 10- الحرب في الصومال، متحصل عليه من : <http://www.moqatel.com>
- 11- المصالحة الوطنية، متحصل عليه من : www.aljazeera.net
- 12- المصالحة الوطنية الصومالية قراءة في المنطلقات والأسس وتحليل النتائج ، متحصل عليه من :
[moga dishucenter.com](http://moga.dishucenter.com)
- 13- المصالحة الوطنية بين الصوماليين ، متحصل عليه من : [moga dishucenter.com](http://moga.dishucenter.com)
- 14- المحاكم الإسلامية في الصومال ، متحصل عليه من : islamstory.com/ar/
- 15- المحاكم الإسلامية في الصومال ...، سد إفريقيا المنيح .متحصل عليه من
www.islamstory.com/ar/
- 16- الحرب الصومالية، متحصل عليه من : <http://www.moqatel.com>
- 17- دور المنظمات الإقليمية وجهودها في تسوية الحرب في الصومال ، متحصل عليه من :
- 18- www.moqatel.com open shave/behotl.siasia/habsam
- 19- دولة الصومال، متحصل عليه من : <http://www.moqatel.com>
- 20- الفاعل الخارجي في الصومال طبيعته ودوافعه وحدوده، متحصل عليه من :
www.oniv-eloved/dz ifr/stock/droit/

قائمة المراجع والمصادر

21- التدخل في الصومال متحصل عليه من /، : http:// arabic.alshahid.net/calumnists

120905

22- الصومال وآفاق المصلحة الوطنية ، متحصل عليه من :

www.baath.party.org/down/oad/issve

مراجع باللغة الأجنبية

1- herbert m howe –ambiguous order : mitita ryforces in african states .(m s a : l ynne rienner 2001)p11

2-failed state :the abuse of power and the assaut on democracy

3–foreign policy ,the failed state indx2011-website :wwwforeign policy.com

4-toupictiorraire.de politique-etat-sur

5 -www.toupie.org

6-père .Sonnailile .moral

[www.lemon](http://www.lemon.de) de politique.fr

7-état =définition ,sur

[www.journal](http://www.journal.dunet.com) dunet .com

8- what is =state?4

<http://www.globalipolicy.org>

9- hogoh

[http:// www.conflicts.org](http://www.conflicts.org/index.983.html) /index.983.html

10- foreign policy ,the failed state indx2011-website

11- wwwforeign policy.com 12-failed state :the abuse of power and the assaut on democracy

12- <http://www.marefa.org/index.php>

قائمة المراجع والمصادر

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	أ- د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....	7-53
المبحث الأول : مفهوم الدولة	7-8
المطلب الأول : تعريف الدولة.....	8-11
المطلب الثاني : مقومات الدولة.....	11-16
المبحث الثاني : مفهوم الدولة الفاشلة	16
المطلب الأول : تعريف الدولة الفاشلة	16-22
المطلب الثاني : مؤشرات فشل الدولة	23-31

الفصل الثاني: مسار فشل دولة الصومال.....32-53

المبحث الأول : دراسة جيواستراتيجية لدولة الصومال32

المطلب الأول : الموقع الاستراتيجي لدولة الصومال.....32-33

المطلب الثاني : خصائص المجتمع الصومالي34-35

المطلب الثالث : طبيعة النظام السياسي الصومالي.....36-38

المبحث الثاني : تطور الأزمة في الصومال39-41

المطلب الأول : أسباب الأزمة في الصومال42-44

المطلب الثاني : انهيار الدولة في الصومال45-47

المطلب الثالث : مؤشرات فشل الدولة في الصومال48-53

الفصل الثالث :.المجهدوات المحلية والإقليمية والدولية للإعادة بناء دولة

الصومال 95-55.....

56..... المبحث الأول : المجهدوات المحلية

60-56..... المطلب الأول : المصالحة الوطنية

66-61..... المطلب الثاني : بروز المحاكم الإسلامية

67..... المبحث الثاني : المجهدوات الإقليمية

72-67..... المطلب الأول : دور الاتحاد الإفريقي

.78-73..... المطلب الثاني : دور جامعة الدول العربية

95-79..... المبحث الثالث: المجهدوات الدولية

87- 79..... المطلب الأول :دور الأمم المتحدة

95-88..... المطلب الثاني : دور الاتحاد الأوروبي

98-97.....الخاتمة:

108-100..... قائمة المصادر و المراجع.

112-110..... فهرس الموضوعات.

فهرس الموضوعات
